

# المراقب الاقتصادي



MAS

معهد أبحاث السياسات  
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

Tel: +970 (2) 298 7053/4 | Fax: +970 (2) 298 7055  
info@mas.ps | www.mas.ps



سلطة النقد الفلسطينية  
PALESTINE MONETARY AUTHORITY



هيئة سوق رأس المال  
Capital Market Authority



البنك المركزي  
للإحسان، الفلسطيني



MAS  
معهد أبحاث السياسات  
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

# المراقب الاقتصادي

عدد 77 / 2024

**المحرر: د. نعمان كنفاني**  
**المنسقون من المؤسسات المشاركة في الإصدار:**  
- إسلام ربيع - منسق عام (ماس)  
- أمينة خصيب - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني  
- د. شاكر صرصور - سلطة النقد الفلسطينية  
- د. بشار أبو زعور - هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)  
ص. ب 19111 ، القدس وص. ب 2426 ، رام الله  
تلفون: +970-2-2987053 / 4  
فاكس: +970-2-2987055  
بريد إلكتروني: info@mas.ps  
الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني  
ص. ب 1647 ، رام الله  
تلفون: +970-2-2982700  
فاكس: +970-2-2982710  
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps  
الصفحة الإلكترونية: www.pcbs.gov.ps

سلطة النقد الفلسطينية  
ص. ب 452 ، رام الله  
هاتف: +970-2-2415251  
فاكس: +970-2-2415310  
بريد إلكتروني: info@pma.ps  
الصفحة الإلكترونية: www.pma.ps

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية  
ص. ب 4041 ، البيرة - فلسطين  
هاتف: +970-2-2946946  
فاكس: +970-2-2946947  
الموقع الإلكتروني: www.pcma.ps  
بريد إلكتروني: info@pcma.p

**النسخة الإنجليزية من المراقب متوفرة على الرابط التالي:**  
<https://mas.ps/en/publications/8927.html>

© حقوق الطبع والنشر محفوظة 2024  
لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو التسجيل أو خلاف ذلك، إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

## المحتويات

### القسم الأول: الاقتصاد الفلسطيني في الربع الأول 2024

1. الناتج المحلي الإجمالي 1
2. سوق العمل 3
3. المالية العامة 4
4. القطاع المصرفي 5
5. القطاع المالي غير المصرفي 7
6. الأسعار والتضخم 8
7. الاستيراد والتصدير 9

### القسم الثاني: تقارير دولية عن الآثار التي تركها الحرب على الوضع الإنساني والمعيشي والصحي في قطاع غزة

1. تقرير كلية لندن للصحة والطب  
الاستوائي ومركز جون هوبكنز للصحة  
الإغائية - (19 شباط 2024) 11
2. تقرير الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي  
والأمم المتحدة - 29 آذار 2024 12
3. تقرير الإسكوا (لجنة الأمم المتحدة  
الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا) وبرنامج  
الأمم المتحدة الإنمائي-أيار 2024 14
4. تقرير البنك الدولي-أيار 2024 15
5. تقرير منظمة العمل الدولية-حزيران 2024 16
6. تقرير جمعية أوكسفام عن سياسة  
التعطيش الإسرائيلية-تموز 2024 17
7. تقرير المعهد الفرنسي للشرق  
الأدنى-تموز 2024 18

## تقديم

### بداية العام 2024 ... لا جديد يذكر ولا قديم يعاد...الإبادة مستمرة

لم يأت العام 2024 بمشهد مغاير عما انتهى إليه الحال نهاية العام 2023، فقد كانت النكبات والمآسي المشهد الأبرز على ساحة الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فالدمار البشري والاقتصادي والمادي غير المسبوق الذي حل بقطاع غزة المنكوب فاق حدود الحصر العينية والإحصائية. فيما أدى استمرار الخناق على الضفة الغربية، إلى تكبيل النشاط الاقتصادي وإلى تعميق الاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد المحلي، وانحسار الدخل، وعدم توازنه مع تكاليف الحياة.

أعد العدد 77 من المراقب الاقتصادي في خضم العدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكما هو الحال في الربع السابق، لم تكن مهمة سهلة من حيث تطبيق المعايير الاعتيادية أو الربعية للأداء الاقتصادي على مشهد يصعب تحليله بالأدوات القياسية الاقتصادية العادية. كيف يمكن قياس وتحليل اقتصاد تعرض إلى ما يصفه الخبراء بمفاهيم جديدة ملائمة لفهم معاني الإبادة على مختلف الأصعدة؟ إبادة البشر، إبادة المسكن، إبادة المكان، إبادة المجتمع، إبادة التعليم، إبادة الصحة... والآن أماننا خطر إبادة الاقتصاد

نستكمل في هذا العدد من المراقب ما بدأناه في العدد السابق، وهو تخصيص قسم يقدم عروضاً مختصرة لعدد من التقارير الدولية التي سعت إلى رصد التدايعات السلبية للحرب على مقومات الحياة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصة في قطاع غزة. ونقدم في هذا العدد تلخيصاً لسبعة تقارير دولية، صدر آخرها في شهر تموز 2024. الهدف من هذا القسم هو تبيان ما هو أعمق من السرد التقليدي لمؤشرات الاقتصاد الكلي وتقديم تقديرات أولية كلية عن الخسائر البشرية والاقتصادية والاجتماعية، وإظهار فظاعة الإبادة الحاصلة لقطاعات التعليم، والصحة، و «حرب التعطيش» التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة

رجا الخالدي  
مدير عام ماس



سلطة النقد الفلسطينية  
PALESTINE MONETARY AUTHORITY



هيئة سوق رأس المال  
Capital Market Authority



الجهاز المركزي  
للإحصاء الفلسطيني



معهد أبحاث السياسات  
الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

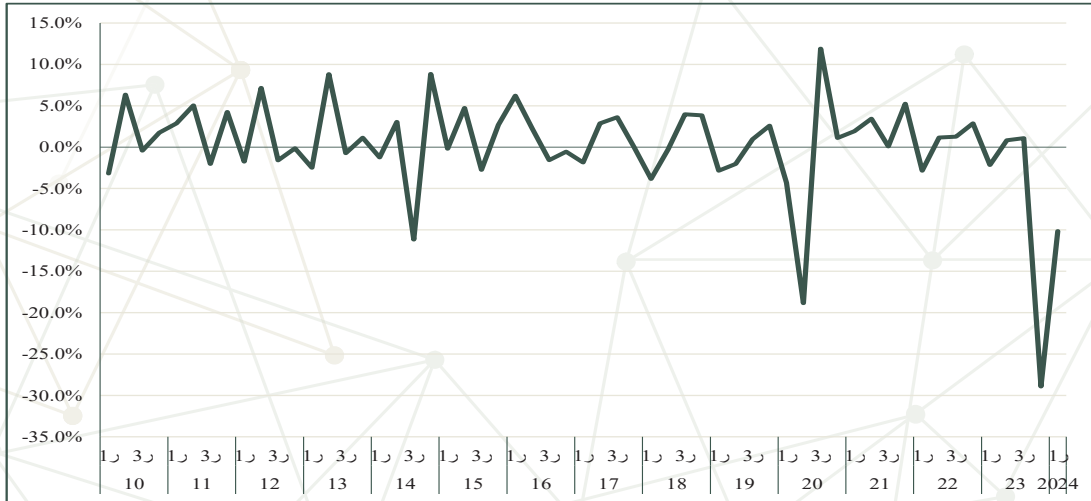


## القسم الأول: الاقتصاد الفلسطيني في الربع الأول 2024

### 1- الناتج المحلي الإجمالي

- استمر تأثير الاقتصاد الفلسطيني بالتداعيات السلبية للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في الربع الأول 2024. أدى استمرار التدمير الواسع في قطاع غزة، إلى جانب تشديد القيود الإسرائيلية في الضفة الغربية، إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول 2024 بمعدل 10.2%، و34.9% مقارنة مع الربع السابق والمناظر على الترتيب، ليصل إلى 2,565.8 مليون دولار بالأسعار الثابتة. يوضح الشكل 1 التذبذب الحاد في معدلات نمو الاقتصاد الربعية، وهذا يعود أساساً إلى أن العوامل التي تؤثر على الأداء الاقتصادي في فلسطين خارجية ومتقلبة بدورها (مثل تحويلات المقاصة، المساعدات، وتحويلات العمال في إسرائيل وتشديد القيود على الحركة والاستيراد). وقد شهدت تحويلات المقاصة وتحويلات العمالة الفلسطينية في إسرائيل تراجعاً حاداً خلال الربع الأول من العام 2024 مقارنة مع الربع المناظر 2023.
- على مستوى المنطقة، أدى التدمير الواسع في قطاع غزة إلى تراجع حاد في قيمة الناتج المحلي هناك بمعدل 85.9% في الربع الأول 2024 مقارنة مع الربع المناظر. أما في الضفة الغربية، فقد بلغ التراجع معدلاً ملحوظاً وصل إلى 24.7% مقارنة مع الربع المناظر. وانعكس هذا التراجع في انكماش حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول 2024 في كل من الضفة والقطاع مقارنة مع الربع المناظر، والتي بلغت 825.9 دولار في الضفة (1,120.7 دولار في الربع المناظر) مقابل 41.3 دولار فقط في القطاع (297.7 دولار في الربع المناظر). أدى التدهور الحاد في الناتج المحلي في قطاع غزة إلى تقلص مساهمته في الناتج المحلي الفلسطيني إلى ما دون 5%، وبالتالي إلى اتساع الفجوة بين الضفة والقطاع في المساهمة في الاقتصاد الفلسطيني. تعزى نزعة الانخفاض إلى تباطؤ وتذبذب معدل النمو الاقتصادي في القطاع خاصة بعد الحصار الإسرائيلي

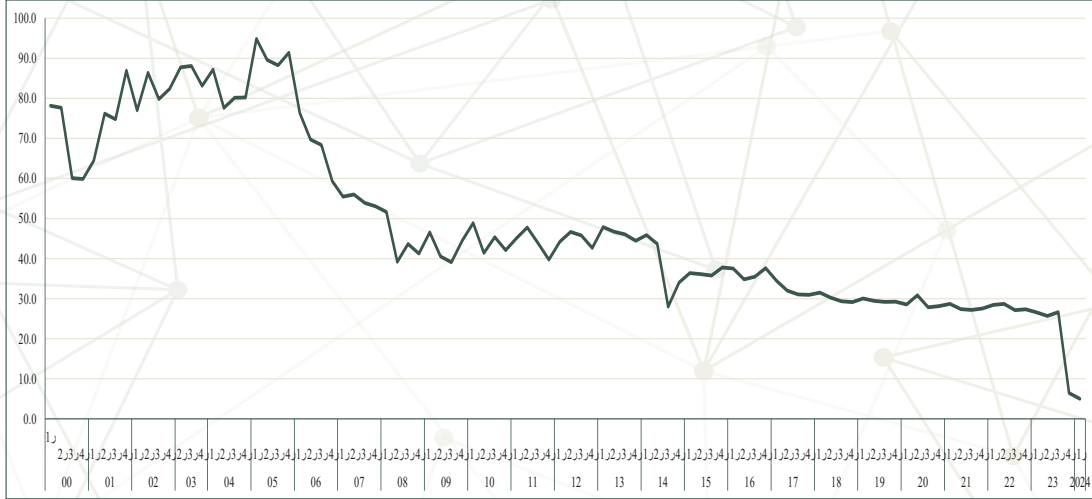
شكل 1: معدلات النمو الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام 2000-2024 حسب الربع (النمو الربعي مقارنة مع الربع السابق %)



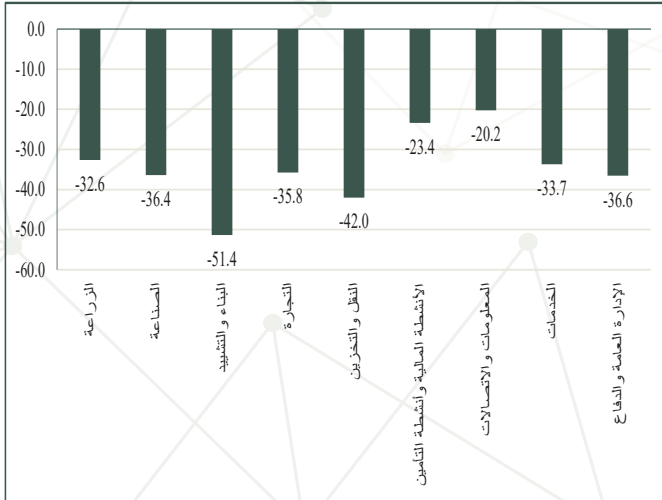
انتكاس حاد في جانبي الطلب والإنتاج. على صعيد الإنتاج (القيمة المضافة)، شهد الربع الأول 2024 انخفاضاً في القيمة المضافة في جميع القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني. وكان التراجع مهولاً في القطاعات الإنتاجية والقطاعات الخدمية على حد سواء. حصل التراجع الأكبر في الربع الأول 2024 مقارنة مع الربع المناظر 2023 في نشاط البناء والتشييد (تراجع بنسبة 51.4%)، يليه نشاط النقل والتخزين (تراجع بنسبة 42%)، ونشاط الإدارة العامة والدفاع (تراجع بنسبة 37%)، وبنفس مستوى التراجع في كل من نشاط الصناعة ونشاط التجارة (36% لكل منها)، في حين كانت كل من الأنشطة المالية

المشدد المفروض عليه منذ العام 2006. ولقد انعكس اتساع الفجوة بين الضفة والقطاع في المساهمة في الاقتصاد الكلي في زيادة الفجوة في حصة الفرد من الناتج المحلي بين الضفة الغربية والقطاع، ليصبح دخل الفرد في القطاع 5% فقط من دخل الفرد في الضفة، بعد أن كانت هذه الفجوة ضئيلة للغاية قبل تشديد الحصار الإسرائيلي على القطاع (أنظر الشكل 2). يمكن النظر إلى الناتج المحلي الإجمالي من جانبيين، جانب إجمالي قيمة الإنتاج (القيمة المضافة) في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وجانب إجمالي الإنفاق على السلع والخدمات. جاء الانكماش الذي شهده الاقتصاد الفلسطيني في الربع الأول نتيجة

شكل 2: حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في القطاع إلى حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة خلال الأعوام 2000-2024 حسب الربع (%)



شكل 3: التراجع في القيمة المضافة في الأنشطة المكونة للناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول 2024 مقارنة مع الربع المناظر (%)



جدول 1: الإنفاق على الناتج المحلي ومساهمة مكونات الطلب في النمو بين الربعين المتناظرين (نسبة مئوية)

التغير في الاستخدام النهائي	النمو (%)	المساهمة في النمو %
التغير في الاستهلاك الخاص	(39.7)	(40.7)
(+) التغير في الاستهلاك العام	(35.0)	(6.3)
(+) التغير في الاستثمار	(38.6)	(10.9)
(+) التغير في الصادرات	(21.5)	(4.5)
(-) التغير في الواردات	(39.1)	(26.7)
(+) التغير في صافي السهو والخطأ	(65.3)	0.8
الناتج المحلي	(34.9)	(34.9)

\* ملاحظة: الأرقام بين قوسين هي قيم سالبة.

والتأمين ونشاط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أقل الأنشطة تراجعاً (أنظر الشكل 3).

• أما من جهة الإنفاق على الناتج المحلي، وكما يوضح الجدول 1، شهد الاستهلاك الخاص تراجعاً ملحوظاً بنسبة 39.7% في الربع الأول 2024 مقارنة مع الربع المناظر بسبب التراجع الكبير في تعويضات العاملين في إسرائيل (تراجع بنسبة 92%). كما شهد الإنفاق العام تراجعاً بنسبة 35.0% بسبب استمرار إسرائيل الاقتطاع من أموال المقاصة. كما شهد كل من الاستثمار والتصدير تراجعاً بنسبة 38.6%، و21.5% على الترتيب خلال نفس فترة المقارنة. وقد انعكس هذا التراجع في الاستهلاك الخاص والعام في تراجع كبير في المستوردات بنسبة 39.1% (أنظر الجدول 1). وأدى التراجع الحاد في الطلب إلى تقليص في الفجوة التاريخية في الاقتصاد الفلسطيني بين ما يستخدم لأغراض الاستهلاك والاستثمار وبين ما يقوم الاقتصاد بإنتاجه محلياً. إذ كان الطلب المحلي أعلى بنحو 39% عن ما قام الاقتصاد بإنتاجه محلياً (باستثناء الصادرات) في الربع الأول 2024، مقارنة مع 48% في الربع المناظر 2023.

• بلغت نسبة الاستثمار 26.3% من الناتج المحلي في الربع الأول 2024، وتراوحت هذه النسبة حول 24-28% في معظم السنوات الماضية، وهي أدنى بشكل ملحوظ من المعدل المتوسط في الدول متوسطة الدخل (34%)، لكنها أعلى مما هو الحال في الدول منخفضة الدخل (21%). وتذهب معظم الاستثمارات في فلسطين إلى القطاعات غير التجارية (non-tradables)، وهو ما يعود جزئياً إلى انتشار عدم الثقة بالمستقبل والقيود المختلفة على الحركة والتجارة الخارجية التي يفرضها الاحتلال. ويؤدي تركيز الاستثمار في القطاعات الخدمية والإسكان إلى تدني فعالية الاستثمار وإنتاجيته.

• الهوة بين ما يقوم الاقتصاد باستهلاكه وتصديره وبين ما يتم إنتاجه محلياً تعني أن الناتج المحلي الإجمالي لا يعبر عن الموارد الفعلية المتاحة للاستهلاك والاستثمار في بلد ما. ذلك لأنه يقيس الدخل المتولد محلياً فقط، ولا يأخذ بالحسبان التحويلات والهبات من الخارج. يوضح الجدول 2 تقلص الفجوة بين الدخل المتاح والناتج المحلي بسبب تراجع التحويلات

العاملين في إسرائيل والمستعمرات بلغ نحو 2.1% من إجمالي الدخل المتاح مقارنة مع 13.4% في الربع المناظر 2023 (أنظر الجدول 2).

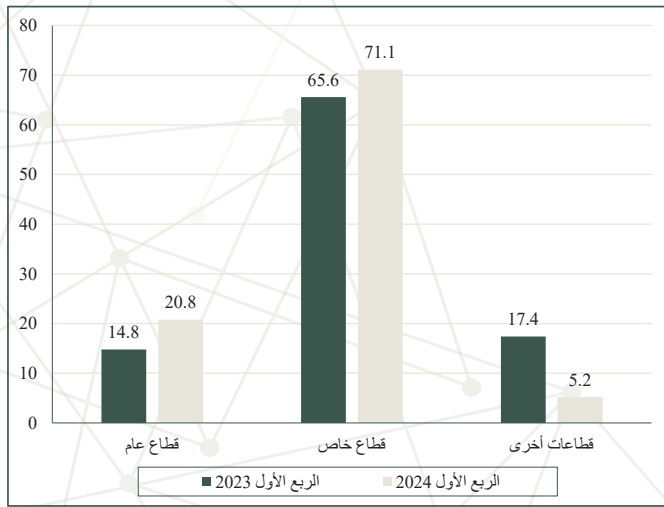
وتعويضات العاملين في الخارج. إذ زاد الدخل التصرفي المتاح عن الناتج المحلي بنسبة 13.8% في الربع الأول 2024 مقارنة مع 30.6% في الربع المناظر. كما يلاحظ أن دخل الفلسطينيين

جدول 2: الدخل القومي المتاح في الأراضي الفلسطينية في العامين 2023 و2024 حسب الربع (بالأسعار الثابتة، مليون دولار)

المتغير	2023				2024
	1ر	2ر	3ر	4ر	1ر
الناتج المحلي الإجمالي	3,941.3	3,974.3	4,017.7	2,855.7	2,565.8
صافي الدخل من الخارج	722.3	688.6	820.9	69.4	100.5
- صافي تعويضات العاملين	694.7	657.1	748.2	76.7	69.6
- صافي دخل الملكية	27.6	31.5	72.7	-7.3	30.9
الدخل القومي الإجمالي	4,663.6	4,662.9	4,838.6	2,925.1	2,666.3
صافي التحويلات الجارية من الخارج	484.2	516.4	531.8	263.1	253.3
الدخل القومي المتاح (التصرفي)	5,147.8	5,179.3	5,370.4	3,188.2	2,919.6

## 2- سوق العمل

شكل 1: التوزيع النسبي للعاملين من الضفة الغربية حسب القطاع (%)



تركزت الحرب والتدمير الواسع في قطاع غزة أثارا سلبية ضخمة على مقومات الحياة وعلى الإنتاج والتشغيل في القطاع. ونتيجة لهذا الدمار المعمم باتت المؤشرات المتعلقة بقياس سمات سوق العمل والقوى العاملة غير ذات معنى وغير جديرة بالثقة أو الذكر. ولهذا السبب قرر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كما أشرنا في العدد السابق من المراقب، أن يكتفى مؤقتا برصد سمات سوق العمل في الضفة الغربية فقط، وهو ما سنفعله أيضا في هذا القسم

ما زال سوق العمل في الضفة الغربية عرضة للتأثر بشكل سلبي بالخنق الإسرائيلي على المحافظات المختلفة. وأدت القيود المشددة المفروضة على حركة العمل والبضائع بين المحافظات، وعلى الحركة من وإلى العالم الخارجي، فضلا عن استمرار حظر دخول العمالة الفلسطينية إلى سوق العمل الإسرائيلي إلى تبعات عكسية واضحة على مؤشرات سوق العمل في الضفة الغربية

والمستعمرات 5.2%. كما عمل نحو 2.3% من إجمالي العمالة في القطاع الأهلي (أنظر الشكل 1). تراجع عدد العاملين بمقدار 223.9 ألف عامل بين الربعين المتناظرين، وجاء هذا نتيجة انخفاض عدد العاملين في السوق المحلي (الضفة الغربية) بنسبة 15.3%، والانخفاض الحاد في عدد العاملين في إسرائيل والمستعمرات بنسبة 78%.

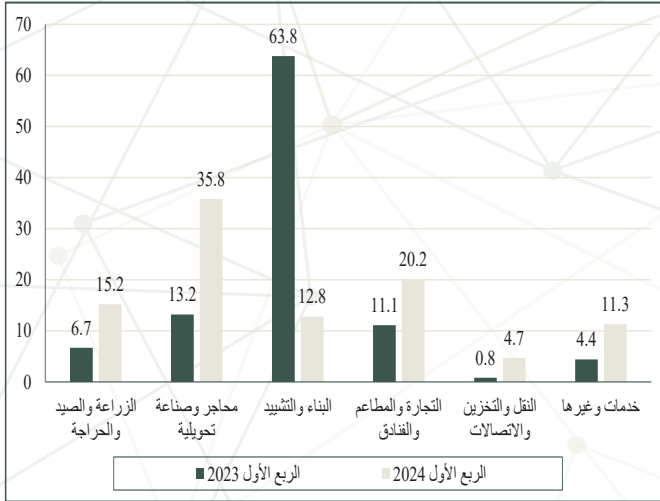
العمالة في إسرائيل والمستعمرات: انخفض عدد العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات من 148.6 ألف عامل في الربع الأول 2023 إلى نحو 32.7 ألف عامل في الربع الأول 2024 (52% منهم يعملون في المستعمرات). وتوزع هؤلاء

● **نسبة المشاركة:** هي نسبة القوى العاملة إلى القوى البشرية. وكلما كانت النسبة أعلى، كان عبء الإعالة على كاهل كل شخص يعمل أقل. ونسبة المشاركة متدنية بشكل عام في فلسطين وفي المنطقة العربية، نتيجة تدني مشاركة المرأة في سوق العمل. بلغت نسبة المشاركة في الضفة الغربية في الربع الأول 2024 نحو 45.6%، بواقع 73.1% لدى الذكور و17.2% عند الإناث.

● **عدد العاملين:** انخفض العدد الكلي للعاملين من الضفة الغربية بنسبة 26.2% بين الربع الأول 2024 والربع المناظر 2023 ليصل إلى 631.5 ألف فرد. وتوزع هؤلاء بين 71.7% في القطاع الخاص، و20.8% في القطاع العام. ولم تتجاوز نسبة العاملين في إسرائيل



شكل 2: التوزيع النسبي للعمال من الضفة الغربية في إسرائيل حسب النشاط الاقتصادي (%)



جدول 1: معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة في الضفة الغربية (%)

الضفة الغربية	الربع الأول 2024 (%)	الربع الأول 2023 (%)	الربع الأول 2023 (%)
الضفة الغربية	35.2	32.0	14.0
- الذكور	35.6	33.9	11.7
- الإناث	33.5	24.6	23.9

يتلقون أجراً أدنى من الحد الأدنى للأجور 1,388 شيكل شهرياً في الربع الأول 2024 مقارنة مع 1,395 شيكل في ربع السنة المناظر.

بين 45% يعملون بتصريح و18% بدون تصريح، و37% من حملة الهوية الزرقاء. وانعكس تراجع العمالة من الضفة في إسرائيل والمستعمرات في انخفاض نسبة العاملين في إسرائيل والمستعمرات إلى إجمالي العاملين في الضفة الغربية من نحو 17.4% إلى 5.2% بين الربعين المتناظرين. يظهر الشكل 2 تغيراً ملحوظاً في التوزيع النسبي للعمالة الفلسطينية في إسرائيل في الربع الأول 2024 مقارنة بما كان عليه الحال قبل عام، خاصة في نشاط التشييد والبناء، ونشاط الصناعة.

- **البطالة:** بلغ معدل البطالة في الضفة الغربية 35.2% في الربع الأول 2024، وهذا أعلى بمقدار 3.2 نقطة مئوية عن الربع السابق، وأعلى بمقدار 21.2 نقطة مئوية عن الربع المناظر 2023 (أنظر الجدول 1). كما وصل معدل البطالة لدى فئة الشباب (15-29 سنة) الخريجين من حملة الدبلوم المتوسط فأعلى نحو 44%، بواقع 28% لدى الذكور، مقابل 60% لدى الإناث.
- **الأجور:** بلغ متوسط الأجر اليومي للعاملين في الضفة إلى 133.2 شيكل في الربع الأول 2024. وتباين هذا المتوسط بين 167.0 شيكل لعمال البناء والتشييد و81.7 شيكل لعمال الزراعة. ومتوسط أجر العامل في الضفة يعادل 65.5% من متوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات. ويتباين المتوسط الأخير بين 276.6 شيكل لعمال البناء والتشييد و116.8 شيكل لعمال الزراعة.
- **الحد الأدنى للأجور:** يبلغ الحد الأدنى الرسمي للأجر الشهري في فلسطين 1,880 شيكل. إلا إن نسبة المستخدمين بأجر الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى في القطاع الخاص في الضفة الغربية بلغت نحو 14% (36 ألف عامل)، مقارنة مع 16% في الربع المناظر (52 ألف عامل). وبلغ متوسط أجر الأشخاص الذين

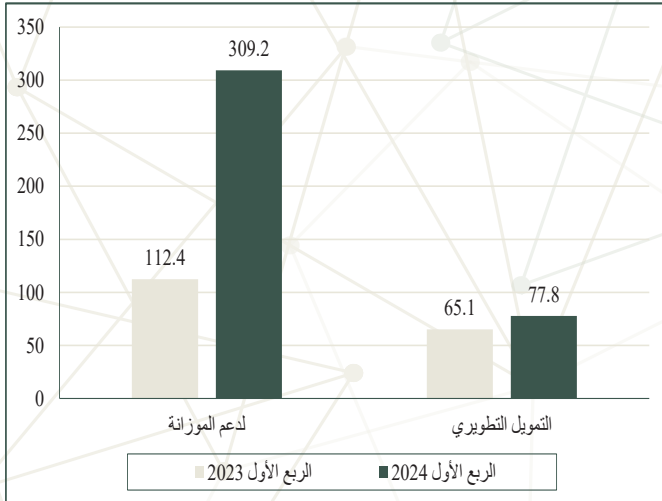
### 3- المالية العامة

- **الإيرادات العامة:** انخفضت الإيرادات العامة في الربع الأول 2024 بنسبة 32.1% مقارنة بالربع المناظر 2023. وجاء هذا الانحدار نتيجة انخفاض إيرادات المقاصة بنسبة 33.8% مقارنة بالربع المناظر (من 2.7 مليار شيكل إلى 1.8 مليار). وجاء هذا نتيجة استمرار وتعاقد الاقتطاعات والحجوزات الإسرائيلية من أموال المقاصة، وهو ما يستنزف الموارد الشحيحة أصلاً للخرينة. وتمثل آخر الاقتطاعات في احتجاز المبالغ التي تعادل ما تنفقه السلطة الفلسطينية في قطاع غزة، وهو ما تسبب في أزمة مالية خانقة ومعقدة للحكومة أصبح من المستحيل معها استدامة الوضع المالي في الأراضي الفلسطينية. من جهة ثانية، انخفضت إيرادات الجباية المحلية بنسبة 29.1% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 1.4 مليار شيكل (أنظر الجدول 1) بسبب انعكاسات الحرب في قطاع غزة على الوضع الاقتصادي العام في كل من الضفة والقطاع. أما المنح والمساعدات الخارجية فقد ارتفعت خلال الربع الأول بنسبة 54%، إلى حوالي 387.5 مليون شيكل، مقارنة مع 177.5 مليون شيكل في الربع المناظر (أنظر

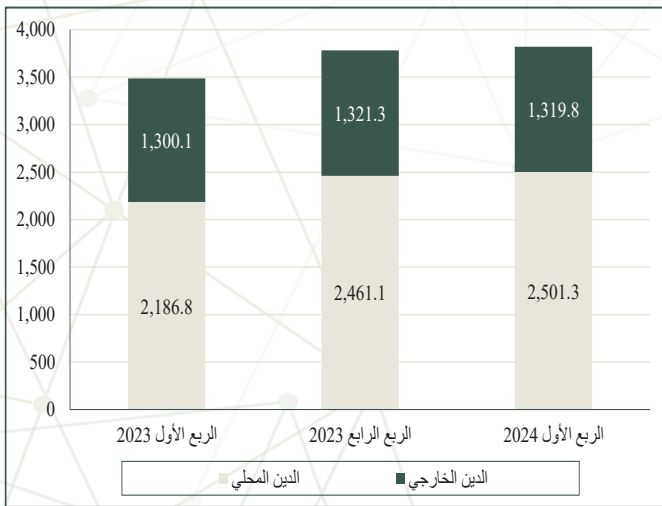
جدول 1: الإيرادات والنفقات (الأساس النقدي) في الربعين الأول 2023 والأول 2024 (مليون شيكل)

البند	الربع الأول 2023	الربع الأول 2024
مجموع الإيرادات	4,669.1	3,172.0
إيرادات المقاصة	2,685.0	1,778.7
إيرادات ضريبية	1,419.0	932.9
إيرادات غير ضريبية	396.4	364.8
متحصلات مخصصة	179	116.4
الإرجاعات الضريبية (-)	10.3	20.8
<b>مجموع النفقات</b>	<b>3,479.9</b>	<b>2,777.0</b>
الأجور والرواتب	1,690.1	1,306.9
غير الأجور	1,211.6	814.9
صافي الإقراض	324.5	432.1
مدفوعات مخصصة	133.2	122
إنفاق تطويري	120.5	101.1
الرصيد قبل المنح والمساعدات	1,189.2	395.0

شكل 1: المنح والمساعدات الخارجية في الربعين الأول 2023 والأول 2024 (مليون شيكل)



شكل 2: الدين العام الحكومي موزع بين الخارجي والمحلي (مليون دولار)



الشكل 1). وفي المحصلة، بلغ صافي الإيرادات العامة والمنح المتحصلة خلال الربع الأول 2024 حوالي 3.6 مليار شيكل، مقارنة بحوالي 4.8 مليار شيكل في الربع المناظر. وهذا المبلغ يمثل نحو 86% من الإنفاق العام المستحق على الحكومة خلال هذا الربع (أساس الالتزام).

● **النفقات العامة:** انخفض الإنفاق العام الفعلي خلال الربع الأول من العام 2024 بنسبة 20.2% مقارنة بالربع المناظر، ليبلغ حوالي 2.8 مليار شيكل (أنظر الجدول 1). وفي ذات السياق انخفضت فاتورة الأجور والرواتب على الأساس النقدي بنسبة 22.7% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 1.3 مليار شيكل. كذلك انخفضت نفقات غير الأجور بنسبة 32.7%، في حين ارتفع بند صافي الإقراض بنفس النسبة تقريباً خلال الربع الأول 2024. أما فيما يتعلق بالإنفاق التطويري الفعلي فقد بلغ حوالي 101.1 مليون شيكل، مقارنة بنحو 120.5 مليون شيكل في الربع المناظر.

● **الفائض/العجز المالي:** يتضح من الجدول 1 أن الموازنة العامة حققت فائضاً بقيمة 395 مليون شيكل على الأساس النقدي وقبل إضافة المنح والمساعدات. ولكن يتوجب الانتباه إلى أن النفقات العامة الفعلية (أساس نقدي) تمثل فقط نحو 67% من النفقات المستحقة (أساس التزام)، والتي بلغت حوالي 4.1 مليار شيكل خلال هذا الربع. هذا يعني أن الرصيد الكلي على أساس الالتزام حقق عجزاً بحوالي 0.5 مليار شيكل. ولقد ساهمت المنح والمساعدات في تخفيض هذا العجز إلى حوالي 0.1 مليار شيكل.

● **الدين العام الحكومي:** ارتفع الدين العام الحكومي مقوماً بالدولار نهاية الربع الأول من العام 2024، بنسبة 9.6% مقارنة بالربع المناظر، ليبلغ حوالي 3.8 مليار دولار (تعاود نحو 14.1 مليار شيكل). وبلغت حصة الدين المحلي منه حوالي 65.5%، مقابل 34.5% للدين الحكومي الخارجي (أنظر الشكل 2).

## 4- القطاع المصرفي

● **التسهيلات الائتمانية:** نمت محفظة التسهيلات الائتمانية في الربع الأول 2024 بنسبة 4.4% مقارنة بالربع المناظر 2023 لتصل إلى 11.7 مليار دولار (أنظر الجدول 1). وتشكل هذه حوالي 51.4% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي و66.3% من ودائع العملاء. وشهدت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص زيادة بمعدل 3.5% لتبلغ 9.4 مليار دولار، كما ارتفعت محفظة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العام، وخاصة تلك الممنوحة للحكومة، بنسبة 8.3% لتصل إلى 2.3 مليار دولار. أما بحسب العملة، فلقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة بعملات الشيكال والدولار بحوالي 8.4% و2.6% على الترتيب، في حين استمرت قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالدينار الأردني بالتراجع وبمعدل 4.9% وذلك مقارنة بقيمتها في الفترة المناظرة من العام السابق. على ذلك توزعت التسهيلات

● **إجمالي الموجودات:** بلغ إجمالي أصول المصارف المرخصة في فلسطين حوالي 22.8 مليار دولار نهاية الربع الأول 2024، مرتفعاً بمعدل 5.3% مقارنة مع الربع المناظر 2023. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بشكل رئيس بزيادة كافة بنود أصول القطاع المصرفي، باستثناء تراجع طفيف في محفظة الأوراق المالية. شكلت أصول المصارف المحلية (سبعة مصارف بواقع 255 فرعاً ومكتباً) حوالي 61% من إجمالي الأصول، إذ ارتفعت بمعدل 7.2% لتصل قيمتها إلى 13.8 مليار دولار. كما شكلت أصول المصارف الإسلامية (جميعها محلية) حوالي 28% من الإجمالي بقيمة 3.8 مليار دولار. أما المصارف الوافدة (ستة مصارف بواقع 131 فرعاً ومكتب) فلقد بلغ إجمالي أصولها 9.0 مليار دولار (39% من إجمالي أصول المصارف)، مرتفعة بمعدل 2.4% مقارنة بالربع الأول من العام السابق.



## جدول 1: التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية (مليون دولار)

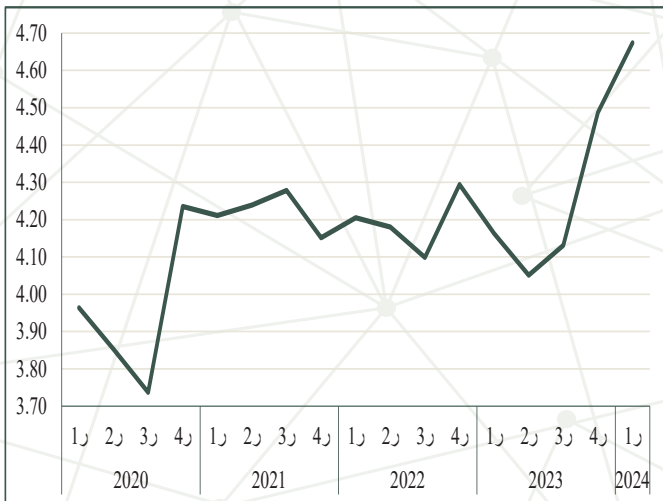
المتغير	2023				2024
	1ر	2ر	3ر	4ر	1ر
القطاع العام	2,138.9	2,378.6	2,040.8	2,431.1	2,317.2
العقارات والإنشاءات	2,312.0	2,366.3	2,360.1	2,406.2	2,388.5
التعدين والصناعة	661.6	668.4	683.8	696.2	687.7
التجارة	1,896.7	1,961.1	1,996.6	2,060.4	2,031.7
الخدمات	1,132.3	1,136.6	1,075.7	1,095.3	1,109.5
تمويل شراء السيارات	432.9	451.2	491.9	519.2	499.2
تمويل السلع الاستهلاكية	1,417.1	1,357.0	1,302.3	1,263.6	1,284.1
أخرى في القطاع الخاص*	1,244.3	1,369.1	1,438.4	1,510.9	1,410.2
المجموع	11,235.8	11,688.3	11,389.5	11,982.9	11,728.1

\* يشمل بند أخرى في القطاع الخاص التسهيلات الممنوحة لكل من تطوير الأراضي والزراعة والثروة الحيوانية، وقطاع السياحة والفنادق والمطاعم، وقطاع النقل والمواصلات، إضافة لتمويل الاستثمار بالأسهم، والتسهيلات الأخرى غير المصنفة

## جدول 2: توزيع ودائع الجمهور (مليون دولار)

الجهة المودعة	2023			2024
	1ر	2ر	3ر	4ر
قطاع عام	672.0	630.1	615.8	615.8
قطاع خاص	16,153.5	16,958.9	17,073.1	17,073.1
الضفة الغربية	15,268.0	15,549.05	15,443.6	15,443.6
قطاع غزة	1,557.5	2,040.0	2,245.4	2,245.4
ودائع جارية	6,522.5	6,992.9	7,005.0	7,005.0
ودائع توفير	5,748.0	5,901.5	5,963.5	5,963.5
ودائع لأجل	4,555.0	4,694.6	4,720.5	4,720.5
دولار	5,870.8	6,103.4	6,357.8	6,357.8
شيك	7,322.6	8,053.0	7,879.4	7,879.4
دينار أردني	3,242.2	3,029.2	3,061.0	3,061.0
عملات أخرى	389.9	403.4	390.8	390.8
إجمالي ودائع العملاء	16,825.5	17,589.0	17,689.0	17,689.0

## شكل 1: نسبة القروض المتعثرة (نسبة مئوية)



الائتمانية كالتالي في الربع الأول: 48% بالسيكل، و41% بالدولار ونحو 9% بالدينار و2% بعملات أخرى.

• **ودائع العملاء:** ارتفعت القيمة الإجمالية لودائع العملاء في الأراضي الفلسطينية على معدل 5.1% في الربع الأول 2024 مقارنة بالربع المناظر لتبلغ 17.7 مليار دولار، وهو ما يمثل 77% من إجمالي التزامات المصارف. وارتفعت الودائع بالسيكل والدولار على معدل 7.6% (45% من إجمالي الودائع) و8.3% (إلى 36% من الودائع) على التوالي، في حين تراجعت الودائع بالدينار بنسبة 5.6% لتتخلف أهميتها النسبية من إجمالي الودائع إلى 17%. أما على المستوى الجغرافي، تشير البيانات إلى تباين كبير في نمو ودائع العملاء بين الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الربع الأول مقارنة بالربع المناظر (أنظر الجدول 2). إذ في حين ارتفعت الودائع على معدل 1.2% في الضفة الغربية لتبلغ 15.4 مليار دولار، ارتفعت الودائع في قطاع غزة على معدل 44.2% خلال ذات الفترة لتصل إلى 2.2 مليار دولار (ما يعادل 13% من إجمالي ودائع العملاء). ويستفاد من سلطة النقد الفلسطينية أن هناك ثلاث أسباب وراء زيادة الودائع في قطاع غزة:

1) دفعت الحرب المستمرة في القطاع المواطنين إلى إيداع أموالهم في المصارف نظراً لكونه المكان الأكثر أماناً في ظل استباحة الاحتلال لكافة المناطق وصعوبة حمل الأموال والنزوح بها من مكان لآخر  
2) ارتفاع التحويلات المالية إلى قطاع غزة خلال فترة العدوان.  
3) عدم قدرة الموظفين على سحب رواتبهم من المصارف مع تعرض فروع المصارف والصرافات الآلية للضرر الكلي أو الجزئي.

• **القروض المتعثرة:** بلغت قيمة القروض المتعثرة لدى المصارف العاملة في فلسطين نهاية الربع الأول 2024 نحو 548.2 مليون دولار، مرتفعة بمعدل 17.2% مقارنة بالربع المناظر، لتشكل حوالي 4.67% من إجمالي قيمة القروض (أنظر الشكل 1). وقد طال الارتفاع في القروض المتعثرة معظم القطاعات الاقتصادية، خاصة قطاع التجارة، الذي ارتفعت نسبة التعثر فيه إلى حوالي 8.7% من القروض الممنوحة لهذا القطاع، مقارنة مع 6.9% في الربع المناظر، كما ارتفعت نسبة التعثر في قطاع تمويل السلع الاستهلاكية إلى 7.7%، مقارنة مع 5.8%، وتمويل السيارات إلى 4.2%، مقارنة مع 2.0%. مع العلم بأن قطاع الزراعة لا يزال هو الأكثر تعثراً بالرغم من تراجع نسبة تعثره من 28.5% إلى 19.4%، علماً بأن إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهذا القطاع لا تتجاوز 2% من التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص.

• **أرباح المصارف:** تراجع الدخل الصافي للمصارف في الربع الأول 2024 بنسبة 41% مقارنة مع الربع المناظر 2023، ليصل إلى 48.1 مليون دولار. وجاء هذا التراجع نتيجة ارتفاع نفقات القطاع المصرفي خلال الشهور الثلاثة الأولى من العام بمعدل 15.6%، لتبلغ 211.2 مليون دولار، متأثرة بشكل أساسي بارتفاع المخصصات والهوامش المالية الإضافية التي قيدتها المصارف للتحوط ضد ارتفاع المخاطر الائتمانية. ومن جهة أخرى، تراجعت إيرادات القطاع المصرفي بنحو 1.9% خلال ذات الفترة، ليبلغ إجمالي إيراداتها 259.2 مليون دولار.

جدول 3: أسعار الفائدة على الودائع والقروض (%)

الفترة	شيكل	دينار	دولار
ربع أول- 23	7.08	6.45	6.32
ربع رابع- 23	7.17	6.40	6.30
ربع أول- 24	6.81	5.92	6.14
ربع أول- 23	2.25	2.0	2.19
ربع رابع- 23	2.87	2.26	2.68
ربع أول- 24	2.78	2.57	2.93

فوائد الإفراض

فوائد الإيداع

● أسعار الفائدة: تشير البيانات إلى ارتفاع المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع خلال الربع الأول من العام 2024 مقارنة بالربع المناظر 2023 على الشيكل والدولار لكنه تراجع على ودائع الدينار ليصل إلى 2.57%.

بالمقابل، تراجع المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض بجميع العملات، ليبلغ 6.81% للقروض بالشيكل، و6.14% للقروض بالدولار، و5.92% للقروض بالدينار. وفي المحصلة، أدت هذه التغيرات إلى تراجع هامش أسعار الفائدة على الودائع والقروض (الفرق بين أسعار الفائدة على القروض والودائع) على جميع العملات مقارنة مع الربع المناظر، لتبلغ نحو 4.0 نقطة لعملة الشيكل (4.8 في الربع المناظر)، و3.2 نقطة لعملة الدولار (4.1 في الربع المناظر)، ونحو 3.4 نقطة لعملة الدينار (4.5 في الربع المناظر).

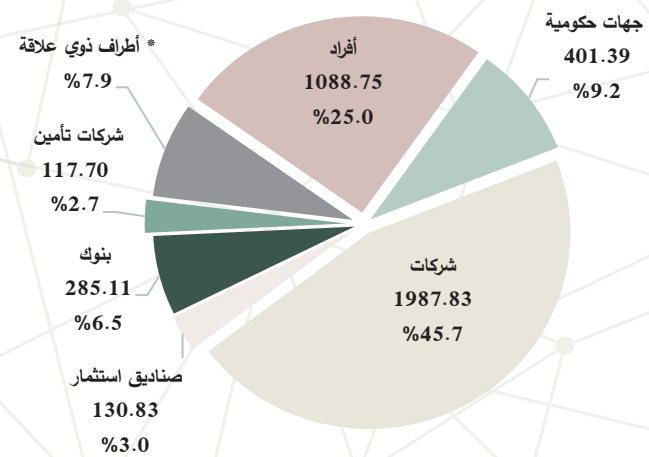
## 5- القطاع المالي غير المصرفي

جدول 1: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين

البيان	ر1 2024	ر4 2023	ر1 2023
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	12.4	44.7	46.4
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	22.0	67.9	98.0
القيمة السوقية (مليون دولار)	4,320.8	4,625.1	4,997.9
عدد الصفقات	3,756	6,028	7,647
عدد جلسات التداول	62	61	63
القيمة السوقية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) *	%24.8	%26.5	%28.7

\* تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام 2023، لأن القيمة السوقية للأسهم المتداولة هي بالأسعار الجارية

شكل 1: توزيع القيمة السوقية لأسهم البورصة وفقاً لصفة المتعامل كما هي في نهاية الربع الأول 2024 (مليون دولار)



\* أشخاص لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة بحكم المنصب أو العلاقة.

● قطاع الأوراق المالية: أُغلق مؤشر القدس عند حاجز 542.7 نقطة مع نهاية الربع الأول 2024، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 8% عن إغلاقه نهاية الربع السابق (الربع الرابع، 2023) و17% مقارنةً بالربع المناظر. وشهد إجمالي التداول (عدد الأسهم المتداولة) انخفاضاً بنسبة 72% مقارنةً مع نهاية الربع السابق و73% مقارنةً مع نهاية الربع المناظر، كما شهدت قيمة الأسهم المتداولة انخفاضاً بمعدل 68% و78% مقارنةً مع الربع السابق والمناظر على التوالي (أنظر الجدول 1). ويعزى هذا الانخفاض الملحوظ في مؤشرات التداول لجملة من التحديات التي واجهها قطاع الأوراق المالية، من أبرزها شح السيولة وارتفاع المخاطر السياسية وظروف الحرب على قطاع غزة.

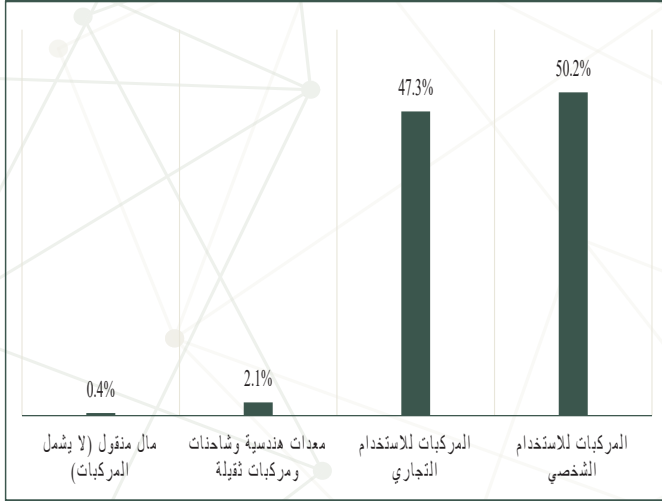
يستفاد من الشكل 1 أن حصة الشركات من القيمة السوقية للتعاملات في البورصة بلغت حوالي 46% مقارنة بحصة الأفراد التي بلغت 25% خلال الربع الأول

● قطاع التأجير التمويلي: هناك 9 شركات للتأجير التمويلي مرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال نهاية الربع الأول من العام 2024. وبلغت قيمة عقود التأجير التمويلي المسجلة لدى الهيئة 16.8 مليون دولار، بواقع 308 عقد، نهاية الربع الأول 2024. ويمثل هذا انخفاضاً عن الربع السابق بما نسبته 4% في قيمة العقود و58% في عددها. وبالمقارنة مع الربع المناظر سجلت قيمة وعدد عقود التأجير التمويلي انخفاضاً نسبته 56% و64% على التوالي، ويعزى الانخفاض المشار إليه في قيمة وعدد عقود التأجير التمويلي إلى العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وما تبعه من آثار اقتصادية سلبية على دورة الأعمال في الضفة الغربية. من الملاحظ أن المركبات، للاستخدام الشخصي والتجاري، ما زالت تستحوذ على الحصة الأكبر (نحو 97%) من محفظة التأجير التمويلي في فلسطين. من جهة أخرى، ما

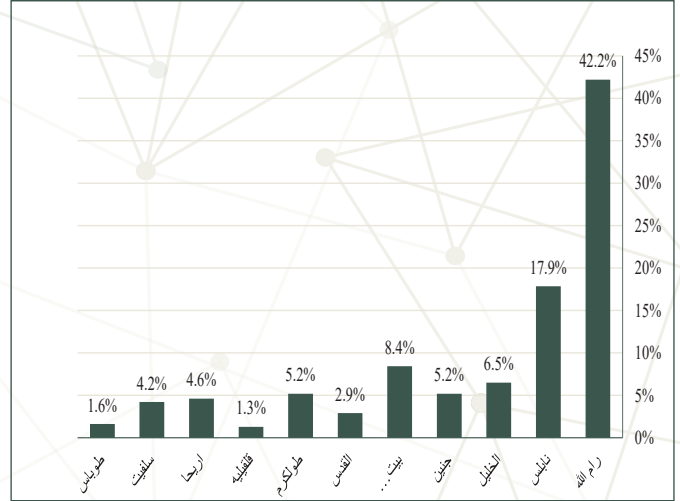
خلال السنوات السابقة لعوامل تتعلق بهيكله الاقتصاد وتركز الأعمال في بعض المحافظات (أنظر الشكل رقم 2 و3).

زال هناك تركيز عالٍ في عدد عقود التأجير التمويلي في مدينة رام الله بنسبة 42%، تليها نابلس وبيت لحم بما نسبته 18% و8% على التوالي. كما أن هناك استقراراً في توزيع هذه النسب

شكل 3: توزيع مكونات محفظة التأجير التمويلي حسب طبيعة المأجور نهاية الربع الأول 2024

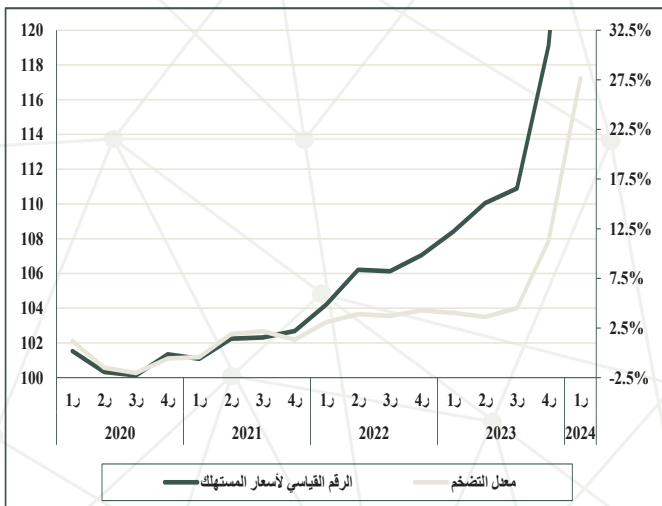


شكل 2: التوزيع النسبي الجغرافي لعدد عقود التأجير التمويلي نهاية الربع الأول 2024



## 6- الأسعار والتضخم

شكل 1: تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم الربعية (أساس سنوي) % (سنة الأساس 2018)



(باستثناء الاتصالات)، على رأسها التأمين والخدمات المالية (7.2%)، والسلع والخدمات الترفيهية والثقافية (6.7%)، والنقل والمواصلات (5.9%)، وخدمات العناية الشخصية (5.4%)، والمواد الغذائية والمشروبات المرطبة (4.4%)، أما في قطاع غزة، فقد جاء التضخم نتيجة ارتفاع أسعار معظم مجموعات السلع في سلة الاستهلاك، وجاء الارتفاع الأعلى في أسعار التبغ (814.3%)، والنقل والمواصلات (307.0%)، والمواد الغذائية والمشروبات المرطبة (165.2%).

• **مصادر التضخم:** يتأثر مستوى تطور الأسعار في فلسطين بثلاثة عوامل: تغير أسعار الواردات (خصوصاً الواردات من إسرائيل)، تحولات الطلب المحلي في الاقتصاد الفلسطيني، وتبدل سعر صرف الشيكل تجاه الدولار.

• **معدل التضخم:** بلغ معدل التضخم في فلسطين بين الربع الأول 2024 والربع المناظر 2023 (أي على أساس سنوي) 27.7% (أنظر الشكل 1)، موزعاً بين 3.7% في الضفة و120.3% في القطاع. ويمثل هذا ارتفاعاً عن معدل التضخم في الربع السابق الذي بلغ 11.3% (أساس سنوي). جاء ارتفاع معدل التضخم، خاصة في قطاع غزة، نتيجة اشتداد الحرب الإسرائيلية والحصار على القطاع، وما تبعها من تدفق محدود للسلع الأساسية (الدواء والغذاء)، وتدمير للبنية التحتية والأراضي الزراعية. وحدث هذا بالتزامن مع ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل، والذي أدى إلى ارتفاع تكلفة الواردات.

• **ارتفاع قيمة الدولار:** ساهم الارتفاع في قيمة الدولار تجاه الشيكل بين الربعين المتناظرين (3.74%)، وارتفاع معدلات التضخم لدى بعض الشركاء التجاريين، في زيادة أسعار الواردات المقومة بالدولار. ويشير «تقرير التضخم» لسلطة النقد إلى أن أهم عامل وراء التضخم الذي تشهده فلسطين يأتي غالباً من ارتفاع تكلفة الواردات. ولقد شهدت أسعار الواردات ارتفاعاً في الربع الأول 2024 بلغ 13.7% مقارنة مع الربع المناظر.

• **التضخم السلعي:** يوضح الجدول 1، أن التضخم في الضفة جاء نتيجة ارتفاع أسعار معظم مجموعات السلع في سلة الاستهلاك



جدول 1: معدل التضخم في الربع الأول 2024 حسب مجموعات الإنفاق الرئيسية والمنقطة (أساس سنوي، %)

مجموعة الإنفاق الرئيسية	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	4.4	165.2	42.8
المشروبات الكحولية والتبغ	2.2	814.3	131.0
الأقمشة والملابس والأحذية	2.0	7.4	3.7
المسكن ومستلزماته	1.1	30.9	8.7
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	0.5	15.9	3.9
الخدمات الطبية	1.0	36.6	8.7
النقل والمواصلات	5.9	307.0	37.7
الاتصالات	(0.7)	(0.2)	(0.3)
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	6.7	7.4	6.8
خدمات التعليم	2.2	4.6	2.4
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	1.0	3.5	1.2
التأمين والخدمات المالية	7.2	(0.1)	4.0
الرعاية الشخصية والحماية الاجتماعية والسلع والخدمات المتنوعة	5.4	19.9	8.2
معدل التضخم	3.7	120.3	27.7

\* الأرقام ما بين الأقواس سالبة.

- توقعات التضخم: تتوقع سلطة النقد الفلسطينية، استمرار ارتفاع الأسعار المحلية في الربع الثاني 2024، ولكن بوتيرة أقل، ليبلغ نحو 15.4% (أساس سنوي). أما في مجمل العام 2024 تشير تنبؤات سلطة النقد أنّ معدل التضخم يتراوح بين 9.5%-17%.
- تطور القوة الشرائية: أدى ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك (التضخم) بنسبة 27.7% بين الربع الأول 2024 والربع المناظر 2023 إلى انخفاض القوة الشرائية للشيكل في الأراضي الفلسطينية بنفس النسبة. ومع ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنسبة 3.74% بين الربعين المتناظرين، فإن القوة الشرائية لمن يستلمون رواتبهم بالدولار ويصرفون بالشيكل تكون قد انخفضت بنسبة أقل من معدل التضخم، أي بنسبة 23.9% فقط = (27.66% - 3.74%). وهذا أيضا يعادل تقريبا التبدل في القوة الشرائية للدينار الأردني، نظرا لارتباط الدينار مع الدولار بسعر صرف ثابت (أنظر الجدول 2).

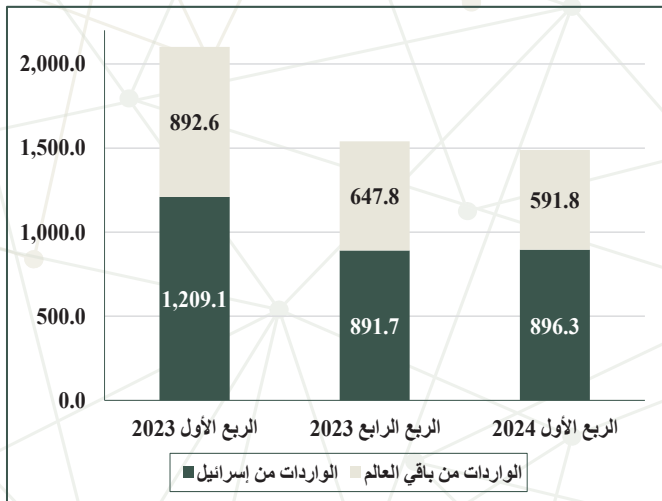
جدول 2: تطور القوة الشرائية للعملة المختلفة في الربع الأول 2024 (أساس سنوي %)

العملة	التغير في القوة الشرائية
الشيكل	(27.7)
الدولار	(23.9)
الدينار	(23.9)

المصدر: تم احتساب الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.  
\*الأرقام ما بين الأقواس سالبة.

## 7- الاستيراد والتصدير

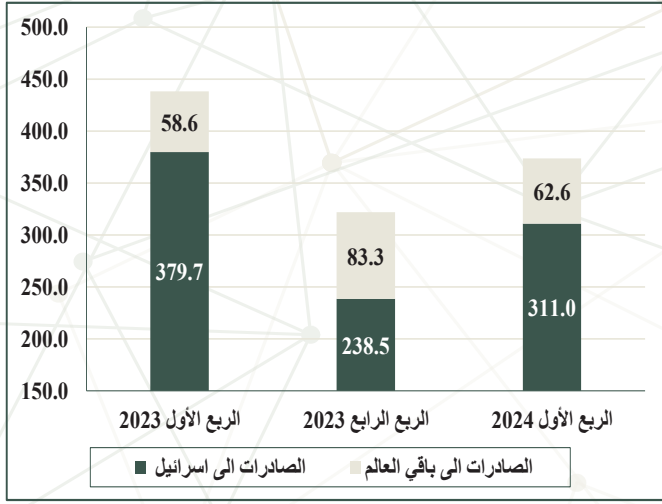
شكل 1: واردات السلع المرصودة (مليون دولار)



- تراجعت الواردات السلعية «المرصودة»<sup>1</sup> في الربع الأول 2024 بمقدار كبير (29.2%) مقارنة مع الربع المناظر 2023، ووصلت إلى نحو 1,448.1 مليون دولار (أنظر الشكل 1). استمر تأثر الواردات في الأراضي الفلسطينية سلبيا بتراجع الإنفاق الاستهلاكي الخاص، بسبب الانحسار الكبير لمصدر دخل مهم للاستهلاك المحلي، وهو تعويضات العاملين في إسرائيل، فضلا عن عدم حصول موظفي القطاع الحكومي على رواتبهم كاملة، بسبب استمرار الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية.
- كما تراجعت الصادرات السلعية المرصودة في الربع الأول 2024 بنسبة 14.8% مقارنة مع الربع المناظر 2023، ووصلت إلى 373.6 مليون دولار (أنظر الشكل 2).

1 التجارة السلعية المرصودة هي أرقام التجارة المسجلة في فواتير المقاصة، والبيانات الجمركية، والتجارة بالمواد الزراعية. وهي أدنى بشكل ملحوظ من الأرقام الفعلية للتجارة الخارجية الفلسطينية.

شكل 2: صادرات السلع المرصودة (مليون دولار)



- على ذلك، فإن نسبة الصادرات إلى الواردات ارتفعت بمقدار 4.3 نقاط مئوية عن مستواها في الربع المناظر، لتصل إلى نحو 25.1%.
- جاء نحو 60% من الواردات في الربع الأول 2024 من إسرائيل، في حين ذهب 83% من الصادرات إليها.
- يمثل الفارق بين الصادرات والواردات العجز في الميزان التجاري السلعي، والذي بلغ 1,114.5 مليون دولار في الربع الأول 2024 (53% من العجز مع إسرائيل)، وهو ما يعادل 36% من الناتج المحلي الإجمالي. هذا ويساهم الفائض عادة في ميزان الخدمات مع إسرائيل بتحسين الميزان التجاري بشكل طفيف.

## القسم الثاني: تقارير دولية عن الآثار التي تركتها الحرب على الوضع الإنساني والمعيشي والصحي في قطاع غزة

اعتمد التقرير على مجموعة كبيرة من المصادر العامة حول تطور الأوضاع في قطاع غزة قبل (الحروب السابقة) وخلال الحرب. كما استفاد من النتائج التي توصلت لها تقارير سابقة عن أوضاع وحروب مشابهة في أنحاء مختلفة في العالم. وتعهد التقرير بمراجعة وتحديث الأرقام التي توصل إليها بشكل دوري. كما أسس القائمون على التقرير صفحات الكترونية خاصة تجيب على الأسئلة الشائعة حول النتائج التي تم التوصل لها، وصفحة تشرح بالتفصيل تقنيات التقدير والتوقع التي تم اعتمادها.

توصل التقرير إلى عدد من النتائج يعرض الجدول المرفق تلخيصاً مركزاً لها. على سبيل المثال، خلال 6 أشهر بين شباط وآب، وبفرض عدم وجود أوبئة، فإن 6,550 شخص سوف يلاقون حتفهم بظل السيناريو الأول (وقف آني ودائم لإطلاق النار). يرتفع الرقم إلى 58,260 بافتراض السيناريو الثاني (استمرار الحال على ما هو عليه)، وإلى 74,280 بظل السيناريو الثالث (تصاعد الحرب). وهذه الأرقام تزداد بشكل كبير مع افتراض انتشار الأوبئة.

يتضح أيضاً من الجدول أن الإصابات الحرجة/البالغة (Trau-matic Injury) هي المسبب الأول للموت الإضافي في كل السيناريوهات. ولا تقيس هذه فقط حالات الوفاة الآنية، بسبب الدمار والشظايا والمتفجرات، ولكن أيضاً الانتكاسات بعد الإصابات بالأمراض، والكدمات، والحروق، والجروح. ويتضح من الأرقام أن معظم الوفيات من الإصابات الحرجة يمكن تجنبها على المدى القصير بظل السيناريو الأول. ولكن الوفيات سوف تستمر على المدى الطويل بسبب الانتكاسات المرضية وتبعات تفجر الألغام الأرضية والذخائر غير المتفجرة. كما تشير الأرقام أيضاً إلى الزيادة الحادة في الإصابات الحرجة في السيناريوهين الثاني والثالث.

عند استثناء الإصابات الحرجة، وتحت فرض السيناريو 1، يدل الجدول أن السبب الرئيس للموت الإضافي في الأشهر الستة (7 شباط إلى 6 آب) سيأتي بسبب الأمراض المعدية (1,520 شخص) هذا على افتراض عدم انتشار الأوبئة. ومع فرض انتشار الأوبئة، سيرتفع الرقم إلى 6,540 إنسان. ويتوقع التقرير أن تتسبب الكوليرا في معظم الوفيات الإضافية التي ستسببها الأوبئة، يليها شلل الأطفال، والحصبة، والتهاب السحايا في جميع السيناريوهات.

يشير التقرير أنه على الرغم من أن حالات الوفاة الإضافية المرتبطة بالأمومة والأطفال حديثي الولادة قليلة نسبياً (بين 100 و350 وفاة إضافية)، ولكن خسارة كل أم لها تبعات سلبية حادة على الوضع الصحي والمعيشي لكافة أفراد العائلة. فضلاً عن أن الأرقام عالية مقارنة بفترة ما قبل الحرب، خصوصاً في السيناريو الثالث، وهو ما لم يشهده القطاع منذ ما يقرب من ربع قرن. وهذا ما سيؤدي إلى تراجع لا يقل عن عقدين من الإنجاز في مجال الصحة في القطاع.

- تابع في هذا العدد من المراقب ما بدأناه في العدد السابق من تقديم عروض مختصرة لعدد من التقارير الدولية التي سعت إلى رصد وتسجيل الخسائر البشرية والاقتصادية والاجتماعية، التي عانى منها الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وقطاع غزة بشكل خاص، منذ اندلاع الحرب في القطاع في 7 تشرين الأول 2023. قدمنا في العدد الماضي مراجعة لستة تقارير صدرت خلال الفترة بين مطلع تشرين الثاني 2023 وأواسط شهر شباط 2024. ونقدم في الملف الحالي عرضاً لسبعة تقارير دولية صدر أياً منها في منتصف شباط 2024 وأخرها في شهر تموز 2024. ومن بين التقارير التي يراجعها الملف تقرير عن توقعات الخسائر في الأرواح نتيجة الإصابات الحرجة وتبعات التدهور في المرافق الصحية وانتشار الأمراض والأوبئة، عمل على وضعه مركزان أكاديميان لهما سمعة عالية وباع طويل في هذا النوع من الأبحاث. كما يعرض الملف ملخصاً لتقرير من جمعية أوكسفام عن «حرب التعطيش» التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة، وهي واحدة من جرائم الحرب التي ارتكبتها. كذلك نقدم عرضاً للتقرير الذي أصدره المعهد الفرنسي للشرق الأدنى (بالشراكة مع الوكالة الفرنسية للتنمية والحكومة الفرنسية) عن تبعات حرب إسرائيل ضد التعليم العالي والمؤسسات والأكاديميين في قطاع غزة.

### 1. تقرير كلية لندن للصحة والطب الاستوائي ومركز جون هوبكنز للصحة الإغاثية - (19 شباط 2024)<sup>1</sup>

تم أخذ المبادرة لوضع هذا التقرير من مراكز أكاديمية مرموقة، وشارك في صياغته وتحليل أرقامه والتثبت منها عدد كبير جداً من الباحثين والمختصين في مجال الأمراض والأوبئة المترافقة مع اندلاع الحروب. يرمي التقرير إلى تقديم تقديرات (توقعات وليس تنبؤات) لأعداد الوفيات الإضافية (فوق العدد الطبيعي للوفيات) في قطاع غزة خلال الفترة من 7 شباط إلى آب 2024 في ظل ثلاثة سيناريوهات: (1) أن يتم تطبيق وقف لإطلاق النار حالاً وبشكل دائم. (2) استمرار الأوضاع على حالها كما كانت سائدة خلال الفترة من تشرين أول 2023 إلى أواسط كانون ثاني 2024. (3) ارتفاع في حدة القتال وتصاعد في الأزمة.

- الهدف الأساس من وضع التقرير هو التوصل إلى تقديرات دقيقة قدر الإمكان لأعداد الضحايا الذين سقطوا في قطاع غزة، وهو قرع للناقوس على حجم الكارثة التي يمر بها قطاع غزة من جهة، ومساعدة المنظمات الإنسانية والحكومات لتخطيط جهودها الإغاثية، واتخاذ قرارات مدروسة مؤسسة على الوقائع، لإنقاذ حياة من بقي على قيد الحياة في القطاع من جهة أخرى.

1 London School of Hygiene and Tropical Medicine, John Hopkins Center for Humanitarian Health, and Health in Humanitarian Crisis Centre: Crisis in Gaza- Scenario-based Health Impact Projections Report One: 7 February to 6 August 2024. London and Baltimore February 19, 2024.



كانت الأمراض غير المعدية السبب الرئيس للوفيات في قطاع غزة في العام 2020. ولكن الحرب أدت إلى ارتفاع كبير في الوفيات لهذا المسبب (1,680-2,680 وفاة إضافية) نتيجة انعدام الخدمات الصحية المتخصصة وصعوبة الوصول إلى وسائل العلاج والأدوية. أما بالنسبة للأمراض المعدية فإن أثرها على الوفيات الإضافية كبير وملحوظ خصوصا خلال الأشهر الثلاثة الأولى (أشهر الشتاء). ويتعزز انتشار هذه الأمراض (فيروس كوفيد 19، الإنفلونزا، المكورات الرئوية) مع ازدياد حدة سوء التغذية.

أخيرا يؤكد التقرير أنه حتى عند افتراض أفضل الشروط (سيناريو 1) فإن آلافاً من الناس سوف يستمرون في فقدان حياتهم بعد توقف النزاع نتيجة الوقت الضروري الذي سينقضي قبل تحسين نوعية مياه الشرب وإعادة تشييد شبكات الصرف الصحي والمسكن وإعادة تأهيل القطاع الصحي.

## جدول 1: توقعات عدد الوفيات الإضافية بسبب الحرب الدائرة في قطاع غزة تبعا لسيناريوهات ثلاث (الأرقام تعبر عن متوسط التقييم مع فترة عدم ثقة 95%)

الحالة	3-1 أشهر			4-6 أشهر		
	7 شباط إلى 6 أيار 2024	سيناريو	سيناريو	7 أيار إلى 6 آب 2024	سيناريو	سيناريو
إصابات حرجة	1	2	3	1	2	3
أمراض معدية	1,030	1,430	1,750	490	690	980
أوبئة	1,520	2,410	3,400	3,500	6,050	8,060
أمومة وحديثي الولادة	50	100	160	50	100	160
أمراض غير معدية	910	1,260	1,370	770	1,220	1,310
المجموع دون أوبئة	4,030	29,530	37,580	2,520	28,730	36,700
المجموع مع أوبئة	5,550	31,940	40,980	6,020	34,780	44,770

## 2. تقرير الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والأمم المتحدة - 29 آذار 2024<sup>2</sup>

يحمل هذا التقرير عنوان «التقييم المرحلي للدمار في قطاع غزة»، ويغطي كميات الخراب الفيزيائي وتقدير القيمة النقدية للتدمير خلال الفترة بين تشرين أول 2023 ونهاية كانون الثاني 2024، بينما يمتد التقييم إلى 26 آذار بالنسبة لعدد الضحايا والتكاليف الإنسانية. يهدف التقرير إلى تقديم صورة أولية متكاملة لحجم الدمار وللآثار الاقتصادية والإنسانية للحرب على غزة، وهو يرمي إلى إعلام الهياكل الوطنية والمجموعات الدولية بنطاق الدمار الذي لحق بالقطاع بسبب الحرب مُقيما بوحدات فيزيائية ونقدية

يقدم التقرير في البداية عرضاً مختصراً للمنهجية التي استخدمها لتقدير الدمار والخسائر. ومن أهم المصادر التي استخدمها صور الساتلايت والصور عالية الجودة وتقنية الرادار (SAR)، إلى جانب مصادر الإعلام وتقارير المراقبين على الأرض. ولقد خضعت كل المعلومات التي تم جمعها إلى تحليل صارم من فريق من خبراء البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. كما استخدم نموذج محوسب للتوازن العام (CGE-Model) للاقتصاد الفلسطيني لتقدير تبعات الحرب على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية

نوه التقرير إلى عدد من النواقص التي تتوافق مع التقديرات التي جاء بها. وأهم هذه النواقص أن التقرير لا يغطي الخسائر في الضفة الغربية، وأن تكاليف إعادة الإعمار ستكون أعلى من المقدر لأن الحرب لم تنته، وأن التقييم الدقيق للخسائر على الأرض غير ممكن بسبب الوضع الأمني، وأن تقييم الخسائر يغطي أهم القطاعات، ولكن ليس جميعها، وأن التقييم يشمل البنى التحتية المدمرة، ولكن ليس المعدات والتجهيزات الضرورية لعمل البنية التحتية. كما أشار التقرير إلى أن تكاليف إعادة الإعمار هي أعلى

بكثير من تقدير قيمة التدمير. ويذكر على سبيل المثال، أنه تم تقدير التدمير في الحرب على غزة في العام 2014 بقيمة 1.4 مليار دولار، بينما قدرت قيمة إعادة الإعمار بمبلغ 3.9 مليار. نورد فيما يلي أهم المجالات التي غطاها التقرير

على الرغم من أن الدمار الفيزيائي لحق بكل القطاعات إلا أن الأثر الأكبر تركز في المراكز الأهلية والمسكن والمنازل. إذ مع حلول شهر كانون ثاني 2024 بلغت قيمة التدمير المباشر نحو 18.5 مليار دولار (أنظر الجدولين 2 و1)، ما يعادل نحو 97% من الناتج المحلي الإجمالي للضفة والقطاع في العام 2022. وترتكز أكثر من 5/4 هذا الدمار في قطاعين: المباني السكنية (72%) من الإجمالي) والقطاع التجاري والصناعي والخدمات (9%) والباقي (19%) في البنى التحتية الحيوية ومؤسسات التعليم والصحة، والماء والكهرباء، والمواصلات. وترتكز نحو 80% من التدمير في محافظات غزة وشمال غزة وخان يونس.

أدت الحرب إلى آثار غير مسبوقه في تدهور شروط الحياة الإنسانية في قطاع غزة. سواء من حيث النطاق أو سرعة التغير. ومع حلول شهر آذار بلغ عدد الضحايا 31 ألف شخص، نحو 70% منهم من النساء والأطفال، مع نزوح 1.7 مليون إنسان عن مكان سكنه. وبت أكثر من نصف السكان على شفا المجاعة، ويعاني كافة السكان من سوء التغذية وانعدام الأمن. ويشكل سكان قطاع غزة الآن ما نسبته 80% من إجمالي سكان العالم الذين يعانون من مجاعة أو من جوع حاد. ويتلقى أهل القطاع أقل من نصف حاجتهم اليومية الضرورية للبقاء من الماء. وهناك 1 مليون شخص فقدوا منازلهم ويعانون أزمة صحية خانقة مع دمار 84% من مباني المؤسسات الصحية في الوقت الذي تعاني فيه بقية المؤسسات الصحية من نقص الأدوية والمعدات والوقود والكهرباء وسيارات الإسعاف. كما

2 EU, WB, & UN (2024): Gaza Strip Interim Damage Assessment, Summary Note March 29, 2024

### جدول 1: خسائر الحرب الراهنة مقارنة بالحروب السابقة في قطاع غزة (مليون دولار)

القطاع	حرب 2014	حرب 2021	حرب 2024
قطاع اجتماعي	840.2	160.8	14,513.0
البنية التحتية	133.0	76.7	1,249.1
قطاع إنتاجي	410.0	83.0	2,292.4
عبر القطاعات	-	17.5	411.3
المجموع	1,383.2	338.0	18,465.8

### جدول 2: التقييم النقدي للخسائر في قطاع غزة (نهاية كانون ثاني 2024، مليون دولار)

القطاع	القيمة
المساكن	13,298.7
تجارة وصناعة وخدمات	1,655.5
الزراعة	628.8
الصناعة	553.7
ماء وكهرباء ومجاري	502.7
البيئة	411.3
النقل	358.0
التعليم	341.2
التراث الثقافي	319.4
الطاقة	278.5
الاتصالات	90.2
الخدمات البلدية	19.6
التمويل	8.2
المجموع	18,465.8

### جدول 3: أرقام مختارة عن تأثير الحرب على متغيرات الاقتصاد الكلي في قطاع غزة (%)

المؤشر	تقديرات 2023	توقعات/تنبؤات 2024
النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي	(24.0)	(51.4)
جانب الطلب (تبدل سنوي %):		
-استهلاك خاص	(20.3)	(37.3)
-استهلاك حكومي	(18.1)	(55.0)
-استثمار ثابت	(28.8)	(99.5)
جانب العرض (تبدل سنوي %):		
-زراعة	(23.6)	(68.3)
-صناعة وكهرباء وماء	(25.7)	(40.1)
-التشييد	(25.6)	(63.0)
-الخدمات	(24.2)	(47.3)
مؤشر أسعار المستهلك (التضخم)	9.9	4.6

\* الأرقام ما بين الأقواس سالبة

تعرض التعليم إلى تدمير شامل وتحولت المدارس إلى ملاجئ. وهناك أكثر من 17 ألف طفل انفصلوا عن ذويهم مما يمكن أن يعرضهم إلى كافة أشكال الاستغلال. وكل هذا له انعكاسات خطيرة ومستدامة على الصحة العقلية لكافة السكان، وخصوصاً على الأضعف والأقل مقاومة منهم مثل الأطفال وكبار السن وذوي الحاجات الخاصة.

- الصدمة التي أصابت اقتصاد قطاع غزة بسبب الحرب هي أشد وأقوى الهزات في التاريخ الاقتصادي المعاصر (أنظر الجدول 3). إن أغلب سكان القطاع الآن فقراء على جميع الأصعدة، 74% منهم عاطلون، والناتج المحلي انحدر بنسبة 86% في الربع الأخير من العام 2023، مما يعادل 24% على أساس سنوي. ومع استمرار الحرب فإن انحدار الدخل يتوقع أن يبلغ 50% في العام 2024 نتيجة الأثر طويل الأمد لتدمير رأس المال.
- على الرغم من أن إعادة البناء والإحياء سوف تستغرق سنوات طوال، إلا أن جهود الترميم والإنقاذ المبكرة يجب أن تبدأ حالا وحالما تسمح الظروف. ويجب إعطاء الأولوية لإعادة تشغيل وتفعيل نظام الصحة الأساسية ونظام التعليم، إلى جانب توفير مأوى للسكان، مع تأمين الغذاء والخدمات الأساسية مثل الماء والكهرباء. كما يتوجب توجيه الاهتمام لإعادة عجلة الإنتاج، وبشكل خاص تحسين ظروف إنتاج الغذاء. وهنا يبدو أن برامج العمل مقابل الغذاء ضرورية، وهو ما يتطلب تشييد مراكز مؤقتة للخدمات الحيوية (مخابز، صيدليات، ومراكز توزيع)، وإعادة تشغيل طرق الدفع الإلكترونية لتسهيل المعاملات. ويجب أخيراً البحث عن القنابل والألغام غير المتفجرة وتحييدها، فضلاً عن إعادة تدوير نحو 26 مليون طن من الركام. وكل هذا سيعتمد على إمكانية إدخال المكائن والمعدات والمواد عبر المعابر الآمنة.
- تؤكد التجارب العالمية السابقة لإعادة الإعمار أن اتباع معايير السلوك المثلى التالية أمر ضروري:

1. الموازنة بين الوفاء بالحاجات الآنية الضرورية مع أهداف ومتطلبات المدى المتوسط والطويل.
2. ضمان أن يكون البناء الجديد أفضل وأكثر مقاومة وأفضل تلبية للحاجات من البناء السابق.
3. توجيه اهتمام أكبر لسد حاجات الأفراد الأضعف والأكثر عرضة للتأثر.
4. ضمان توفر تخطيط تشاركي عبر إشراك كافة أفراد المجتمع في الأهداف والتنفيذ.

ومن نافل القول إن إعادة الإعمار سوف تقتضي توفر تمويل ضخم من الخارج ودعم هيئات التطوير والتنمية. كما أن حجم الموارد الضرورية لإعادة الإعمار يقتضي توفير استثمارات ضخمة أيضاً من القطاع الخاص. إن الانتقال من برامج الإنقاذ والتدخل الإنساني إلى مسار إعادة البناء في قطاع غزة سوف يعتمد أولاً على توفر مناخ وظروف عمل آمنة، أي على توقف الحرب ورسوخ آفاق سلام دائم

### 3. تقرير الإسكوا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي-أيار 2024<sup>3</sup>

الجزء الثاني: توقعات النموذج المحوسب للتوازن العام (CGE model) في الاقتصاد الفلسطيني:

تم بناء واستخدام هذا النموذج للتوصل إلى توقعات مدروسة حول المتغيرات الاقتصادية الرئيسية في الأراضي الفلسطينية على ضوء سيناريوهات معينة، ويقوم النموذج على أساس أربع فرضيات رئيسية:

- أن إنتاجية العوامل الكلية (TFP) سوف تنخفض بشكل ملحوظ في كل من الضفة والقطاع خلال الحرب على ضوء انخفاضها في أشهر الحرب الأولى. وأن الإنتاجية ستعود إلى مستواها قبل الحرب في الضفة بعد توقف القتال، ولكن سوف تستمر منخفضة في القطاع.
- أن رأس المال المنتج في غزة انخفض بنسبة 60% في العام 2023، وأن حصة قطاع غزة من إجمالي رأس المال المنتج في الأراضي الفلسطينية هي 7% في العام 2022. وقد تم افتراض أن كل شهر إضافي من الحرب، بعد الأشهر الثلاث الأولى، يؤدي/يترافق مع تدمير 1.6% من مخزون رأس المال المنتج والمتبقي. أي إذا استمرت الحرب 9 أشهر فإن تدمير رأس المال المنتج في قطاع غزة سيصل إلى 15% من رأس المال المتبقي (انخفاض الطاقة الإنتاجية بنسبة 66% عن مستواها قبل الحرب).
- يفترض النموذج أن السلطة الفلسطينية ستستلم 50% فقط من عائدات المقاصة التي تستحقها في العام 2024.
- يفترض النموذج انعدام تدفق العمال الفلسطينيين للعمل داخل إسرائيل خلال الحرب، ولكن نسبة من العمال ستعود للعمل عقب توقف القتال.

#### توقعات النموذج

- الناتج المحلي الإجمالي: يتوقع النموذج أن كل شهر حرب إضافي بعد الأشهر الستة الأولى، سيعكف الاقتصاد الفلسطيني خسارة 1% إضافية من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهو ما يعادل 0.2 مليار دولار. هذا يعني أن الخسارة الإجمالية للاقتصاد خلال 2023 و2024 سوف تبلغ 26.9% من الناتج المحلي في حال استمرت الحرب 7 أشهر، ونسبة 27.9% بعد ثمانية أشهر من الحرب (مقارنة بقيم الناتج المحلي المتوقعة قبل الحرب).
- استهلاك العائلات: يتوقع النموذج انخفاض استهلاك الطبقات الفقيرة بنسبة 13.4% إذا استمرت الحرب 7 أشهر (انخفاض 13.6% مع استمرار الحرب 9 أشهر). وسيبلغ الانخفاض 36.6% بالنسبة للطبقات الوسطى مع استمرار الحرب 7 أشهر (38.6% مع استمرار الحرب 9 أشهر). كما سيبلغ الانخفاض معدلات أقل قليلاً من هذه بالنسبة للطبقات الغنية (أنظر الجدول 1).
- سوق العمل: يتوقع أن يرتفع معدل البطالة بمقدار نصف نقطة مئوية مع كل شهر إضافي من الحرب بعد الأشهر الستة الأولى. ويمكن أن يصل إلى 47.8% بعد استمرار الحرب لمدة 9 أشهر (في تموز 2024) أنظر الجدول 2.

يأتي هذا التقرير كمتابعة وتحديث للتقرير الذي وضعه الشريك عقب الشهر الأول من اندلاع حرب غزة لقياس التدمير والخسائر التي لحقت بالقطاع (أنظر العدد السابق من المراقب). ويقسم التقرير الحالي إلى قسمين، يعرض القسم الأول لمحة عن مجمل الخسائر والضحايا التي تم تسجيلها في القطاع منذ اندلاع الحرب وحتى الأول من شهر أيار 2024. بينما يتناول القسم الثاني النتائج التي توصل إليها النموذج المحوسب للتوازن العام (CGE model) الذي تم وضعه للاقتصاد الفلسطيني، تحت اعتبار سيناريوهات افتراضية حول طول أمد الحرب

الجزء الأول: سجل تقدير الخسائر التي شهدها قطاع غزة منذ اندلاع الحرب وحتى الأول من أيار 2024

- الخسائر البشرية: بلغت نسبة الضحايا الذين سقطوا أو جرحوا بحدة أو فقدوا في القطاع نحو 5% على الأقل من إجمالي السكان. كما تم تسجيل 77 ألف شخص فقدت أثارهم، إضافة إلى 500 قتيل في الضفة الغربية.
- تدمير رأس المال: بلغ التدمير في قطاع غزة مستواً مهولاً بحيث أن إعادة بناء البنية التحتية العامة سوف تتطلب مواردً خارجية بدرجة غير مسبوقة منذ العام 1998، وسوف يستغرق الأمر حتى العام 2040 لإعادة بناء وحدات السكن التي تم تدميرها.
- الآثار الاقتصادية: تدل أرقام مركز الإحصاء الفلسطيني أن الاقتصاد الفلسطيني خسر 8.7% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي (الحقيقي) في العام 2023، ويتوقع أن يخسر 25.8% من الناتج المحلي في العام 2024 بالمقارنة مع ما كان متوقعاً قبل اندلاع الحرب. وتعاود هنا الخسارة نحو 6.9 مليار دولار خلال أشهر الحرب الستة الأولى.
- التأثير القطاعي: شهدت كافة القطاعات الاقتصادية تراجعاً في إنتاجها، على أن أكثرها تأثراً كان قطاع التشييد، الذي شهد تراجعاً بنسبة 75.2%.
- استهلاك الأسر والفقير: تأثر استهلاك كافة مجموعات السكان سلباً بسبب الحرب، ووصل انخفاض استهلاك الطبقة الوسطى، بعد 6 أشهر من الحرب، إلى 33.6%. كما ارتفع معدل الفقر إلى 38.8% بعد 6 أشهر من القتال.
- سوق العمل: وصل معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية إلى 46.1% بعد 6 أشهر من الحرب مقارنة مع 25.7% قبل اندلاع الحرب.
- مؤشر التطور البشري: تراجع مؤشر التطور البشري (مؤشر مركب لثلاثة متغيرات: التعليم، توقع طول الحياة، والدخل الفردي) بمقدار 17 سنة إثر 6 أشهر من الحرب.

3 ESCWA & UNDP. (2024). Gaza War: Expected Socioeconomic Impacts on the State of Palestine-Update-May 2024.



جدول 2: معدل البطالة ومعدل الفقر وعدد الفقراء في الأراضي الفلسطينية

المؤشر	استمرار الحرب 7 أشهر	استمرار الحرب 8 أشهر	استمرار الحرب 9 أشهر
معدل البطالة (%)	46.7	47.2	47.8
معدل الفقر (%)	58.4	59.5	60.7
عدد الأفراد الجدد تحت خط الفقر (ألف شخص)	1,737	1,800	1,862
مؤشر التطور البشري (نقطة)	0.667	0.657	0.647

● مؤشر التطور البشري: يتوقع أن تنخفض قيمة المؤشر بشكل ملحوظ في الأراضي الفلسطينية لتصل إلى 0.677 بعد 6 أشهر من الحرب مقارنة مع قيمة 0.716 قبل الحرب (2022). ومع شهر حرب إضافي يتوقع أن تنخفض قيمة المؤشر إلى 0.667، أي عودة إلى مستواه في العام 2007 في الأراضي الفلسطينية. وبعد 9 أشهر من الحرب سوف تخسر الأراضي الفلسطينية 20 سنة من التطوير والتحسين على المؤشر (أنظر الجدول 2).

جدول 1: انخفاض استهلاك العائلات بالمقارنة مع سيناريو عدم وجود حرب (%)

الفترة	استمرار الحرب 7 أشهر	استمرار الحرب 8 أشهر	استمرار الحرب 9 أشهر
الأكثر فقراً	13.4	13.5	13.5
الطبقة الوسطى	36.6	37.6	38.6
الأكثر غنى	35.0	36.0	37.0

#### 4. تقرير البنك الدولي-أيار 2024 <sup>4</sup>

● أي نحو 3.9% من الناتج المحلي، ويتوقع أن تصل هذه الفجوة إلى 1.2 مليار دولار في العام 2024.

● من المتوقع أن يتراجع الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2024 بنسبة تتراوح بين 6.5 - 9.4% ولكن آفاق المستقبل غير واضحة وهي تعتمد على عدة متغيرات أهمها السياسة الإسرائيلية تجاه الضفة الغربية من ناحية فتح الباب أمام سوق العمل وتحويل مستحقات المقاصة.

● يستفاد من آخر مسح لإنفاق الأسرة في العام 2023 أن معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية شهدت ارتفاعاً ملحوظاً حتى قبل اندلاع الحرب. إذ ارتفع معدل الفقر الوطني من 29.2% في 2017 إلى 32.8% قبل الحرب في 2023، ويتوزع هذا الأخير بين 11.7% في الضفة و63.7% في القطاع. ومع اندلاع القتال اتسعت الفجوة أكثر فأكثر في الدخل ومستوى الحياة بين الشطرين. بلغ الناتج القومي الإجمالي للفرد في الأراضي الفلسطينية 3,360 دولار في 2023، وهو أقل بنسبة 12% عن مستواه في العام الأسبق. وبلغ هذا الدخل 1,084 دولار في قطاع غزة (أقل بمعدل 28% من العام الأسبق) وهو ما يعادل خمس مستوى الدخل الفردي في الضفة الغربية.

● تعاني محافظات شمال غزة من مجاعة تامة حيث وصل عدم الأمان الغذائي إلى مستويات كارثية. إذ أنّ واحداً على الأقل من كل أربعة أشخاص في قطاع غزة يعاني من الجوع و95% من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي. والمجاعة تتحرك الآن من شمال القطاع إلى جنوبه ومعظم أطفال القطاع الآن يواجهون خطر التقزم. وبالإضافة إلى مخاطر المدى القصير للجوع فإن تبعات المدى الطويل له لا تقل خطراً، إذ تؤكد الأبحاث أن الجوع في الصغر يؤدي إلى آثار صحية وخيمة في الكبر، وانعكاسات سلبية على فرص التعليم والعمل، وعلى نوعية الحياة بالتالي.

يسجل تقرير البنك الدولي هذا مراجعة وتحديثاً لأرقام الخسائر التي عانى منها قطاع غزة بشكل خاص، والاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، منذ اندلاع الحرب الدائرة وحتى موعد إصدار التقرير.

● أدت الحرب إلى نكسة غير مسبوقة في معدل النمو، إذ في حين كان من المتوقع قبل الحرب أن ينمو الاقتصاد الفلسطيني على معدل 3.2% في العام 2023، لكن ما حصل فعلياً هو تراجع بمعدل 5.5%. هذا التراجع بمقدار 8.7 نقطة مئوية خلال بضعة أشهر لا يقل عن كارثة اقتصادية.

● تراقق هذا مع انهيار شبه كامل لسوق العمل الفلسطيني، مع خسارة 200 ألف وظيفة في قطاع غزة، 148 ألف وظيفة لعمال الضفة في إسرائيل، و144 ألف وظيفة عمل في الضفة الغربية. أي إن الاقتصاد الفلسطيني خسر نحو نصف مليون فرصة عمل. وتقدر منظمة العمل الدولية أن الخسارة في الوظائف أدت إلى الخسارة في الدخل من العمل بمقدار 21.7 مليون دولار في اليوم الواحد، ويرتفع هذا الرقم إلى 25.5 مليون دولار عند إضافة الانخفاض في رواتب عمال وموظفي القطاع العام.

● أدى انتشار البطالة على نطاق واسع مع تصاعد التضخم إلى انخفاض حاد في القوة الشرائية للسكان في الضفة والقطاع. وعلى الرغم من أن التضخم تراجع في القطاع في شهر نيسان أثر تدفق المزيد من المساعدات، مما أدى لانخفاض الأسعار بنسبة 5.4% مقارنة مع الشهر السابق، إلا أن مؤشر الأسعار كان أعلى في نيسان 2024 بنسبة 153.3% عن مستواه قبل عام.

● ازدادت حدة الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية خلال فترة الحرب، نتيجة الانخفاض الحاد في عوائد المقاصة، وبلغت الفجوة المالية (الفرق بين الإنفاق الحكومي والإيرادات بما فيها المساعدات الخارجية) 682 مليون دولار في العام 2023،

4 World Bank (2024): World Bank Economic Monitoring Report: Impacts of the Conflict in the Middle East on the Palestinian Economy -May 2024

## جدول 1: قيمة الخسائر القطاعية في الاقتصاد الفلسطيني بسبب الحرب بين تشرين أول 2023 وكانون الثاني 2024 (مليون دولار)

النشاط	قيمة الإنتاج العادية في 4 أشهر	قيمة الإنتاج بعد اندلاع الحرب (أربعة أشهر)	الخسائر من تشرين أول 2023-كانون ثاني 2024
الصناعة	1,934	1,383	773
التشييد	74	50	35
الخدمات وغيرها	3,512	2,607	1,488
المجموع	5,526	4,040	2,296

- يشدد التقرير على المخاطر التي تحيق بالاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وبالقطاع المصرفي بشكل خاص، في حال قامت إسرائيل بقطع علاقة بنوك المراسلة بين المصارف الفلسطينية والإسرائيلية. إن قطع هذه العلاقات سيؤدي إلى تأثير سلبي آني على القطاع الاقتصادي الحقيقي، وليس النقدي فقط، ويؤدي إلى شلل في نشاط التجارة والإنتاج.
- أخيراً، ينوه تقرير البنك الدولي إلى أن تعاطم الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية بسبب الحرب يجب أن لا تحول دون النظر في استدامة الوضع المالي للسلطة على المدى الطويل. فلقد وصلت قيمة المتأخرات المترتبة على السلطة نهاية 2023 نحو 40% من الناتج المحلي الإجمالي. ومن الصعب تحقيق الاستدامة المالية حين تنفق الموازنة نحو 30% من مواردها في قطاع غزة دون أن تحصل مبالغ تذكر من القطاع. ويؤكد التقرير على أهمية وضرورة توفير مساعدات دولية كبيرة لتجاوز الأزمة غير المسبوقة التي يشهدها الاقتصاد الفلسطيني.

## 5. تقرير منظمة العمل الدولية-حزيران 2024<sup>5</sup>

قوة العمل (أنظر الجدول 1) بتأثير الإحباط وانعدام فرص إيجاد أماكن عمل شاغرة.

يوضح الجدول 2 التراجع في قيمة إنتاج القطاع الخاص في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ويستفاد من الجدول أن الانخفاض بين 2023 و2024 بلغ 35.5%، موزعاً بين 85.8% في قطاع غزة و26.9% في الضفة الغربية.

يورد التقرير نتائج مسح قامت به منظمة العمل الدولية بالتعاون مع غرفة الصناعة والتجارة والزراعة الفلسطينية. توصل المسح إلى أن 98.8% من الشركات في الضفة واجهوا ظروفاً معاكسة بسبب الحرب في قطاع غزة، وأن 65.3% من الشركات التي تم استطلاعها اضطرت إلى تقليص التشغيل فيها بشكل دائم أو مؤقت، وأن 73.3% من الشركات التي تم استطلاعها قلّصت من ساعات العمل. كما أن أكثر من نصف المؤسسات الخاصة في الأراضي الفلسطينية اضطرت إلى تقليص أعمالها أو إغلاق أبوابها بشكل كامل (29% في الضفة و100% في القطاع).

كما يورد التقرير نتائج مسح قامت به منظمة العمل بالتعاون مع اتحاد النقابات الفلسطينية. وسجل المسح المعاناة التي يمر بها العمال الذين ما زالوا يعملون على الرغم من انخفاض عدد ساعات عملهم. وتوصل المسح إلى أن 62.8% من العاملين شهدوا انخفاضاً في أجورهم، وأن 31.4% فقط ممن فقدوا أعمالهم حصلوا على مستحقات نهاية الخدمة. توصل نموذج الاقتصاد الكلي الذي تم تطبيقه، تحت افتراض أن الحرب سوف تستمر حتى شهر آب 2024، إلى أن الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية سوف ينخفض بمعدل 16.1% في العام 2024 مقارنة مع العام السابق، وأن حصة الفرد من الدخل سوف تتخفف بنسبة 18%. كما توصل النموذج إلى أن ارتفاع البطالة سوف يؤدي إلى الضغط على الأجور ويؤدي إلى انخفاضها بنسبة 9.5% في العام 2024 مقارنة بالعام السابق.

لاحقاً للتقارير الثلاثة التي أصدرتها منظمة العمل الدولية في وقت سابق، يأتي هذا التقرير الرابع بعد ثمانية أشهر من اندلاع الحرب في قطاع غزة. وتتعاون منظمة العمل الدولية في إصدار هذه التقارير مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وتركز التقارير بشكل خاص على تأثير الحرب على سوق العمل والشروط الإنسانية ليس في قطاع غزة فحسب، ولكن في الضفة الغربية. كما تقدم التقارير توقعات حول مستقبل المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأراضي الفلسطينية باستخدام النموذج المحوسب للتوازن الاقتصادي العام (CGE-Model) الذي يشرف على تطويره وتطبيقه مركز الإحصاء

يُقسم تقرير منظمة العمل الدولية إلى قسمين، يتناول الأول الشروط الاقتصادية المتعلقة بالعمل والاقتصاد في الأراضي الفلسطينية، في حين يركز القسم الثاني على الضفة الغربية حصراً فيما يتعلق بالتأثير القطاعي للحرب واحتمالات تطور الأجور

- يثبت التقرير الآثار المدمرة للحرب على الاقتصاد الفلسطيني، كما يتم التعبير عنه في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل 32.8% خلال الأشهر الثمانية الأولى للحرب (انحدار 83.5% في قطاع غزة و22.7% في الضفة). وترافق هذا مع ارتفاع معدل البطالة بنسبة 50.8%، موزعاً بين 32% في الضفة الغربية ومعدل مهول يبلغ 79.1% في قطاع غزة. ويذكر التقرير أن عدد العاطلين عن العمل سوف يبلغ 668 ألف شخص نهاية العام 2024 في حال استمرت الحرب إلى شهر آب، بزيادة بمقدار 222 ألف شخص مقارنة مع العام 2023. كما يتوقع أن يصل معدل البطالة في العام 2024 إلى 47.1% في الأراضي الفلسطينية في حال استمرت الحرب إلى شهر آب. وسيترافق هذا مع انخفاض ملحوظ في نسبة المشاركة في

5 ILO (June 2024): Impact of the War in Gaza on the Labour Market and Livelihoods in the Occupied Palestinian Territory: Bulletin No. 4

جدول 2: معدل التراجع في قيمة إنتاج القطاع الخاص (بين تشرين أول 2023 وكانون ثاني 2024 بالمقارنة مع مستوى الأساس - افتراض عدم وجود حرب، %)

القطاع	قطاع غزة	الضفة الغربية	المجموع
التشيد	100	32.8	41.1
الصناعة	79.2	28.7	35.7
الخدمات وغيرها	82.0	25.8	35.2
المجموع	85.8	26.9	35.5

جدول 1: توقع التبدل في معدل المشاركة في قوة العمل في الأراضي الفلسطينية (%)

الجنس	2023	2024
إناث	19.0	17.7
ذكور	68.5	64.7
المجموع	44.1	41.6

## 6. تقرير جمعية أوكسفام عن سياسة التعطيش الإسرائيلية-تموز 2024<sup>6</sup>

قلّصت شركة الماء الإسرائيلية «ميكوروت» توريد المياه عبر الأنابيب إلى قطاع غزة إلى نحو 22% فقط من طاقة التوريد خلال الفترة بين 23 تشرين أول 2023 وشهر أيار 2024. كما قطعت الشركة توريد الماء كلياً إلى خان يونس ومدينة غزة خلال 81% و95% من الوقت على التوالي.

مع حلول 26 أيار 2024 كان إنتاج الماء من كافة المصادر داخل قطاع غزة قد تقلص بنسبة 84% بسبب التدمير الذي أصاب البنى التحتية لاستخراج الماء، والقيود على توفر الوقود وقطع الغيار للمضخات. ومع حلول 3 حزيران كان القصف الإسرائيلي يؤدي إلى تدمير 5 محطات للماء وتنقية الماء في كل 3 أيام (أي تدمير 1% من الإجمالي المتاح من التجهيزات كل ثلاثة أيام). وفي هذا التاريخ خسرت مدينة غزة كامل طاقتها لإنتاج الماء (88% من الآبار وكامل محطات تنقية المياه العادمة ومحطات تحلية مياه البحر).

قامت إسرائيل بتدمير المختبرين الأساسيين في القطاع لفحص وقياس نوعية المياه، المختبر الأول دمر في تشرين الثاني 2023، والثاني دمر في آذار 2024. وفي الوقت ذاته حالت السلطات الإسرائيلية دون قيام أوكسفام باستيراد معدات اختبار لنوعية الماء إلى القطاع.

مع حلول 3 حزيران 2024 دمرت القوات الحربية الإسرائيلية كامل مخازن/مستودعات المياه وتنقية الماء في مدينة غزة وفي خان يونس. كما دمرت 70% من كامل محطات ضخ المجاري وكامل محطات معالجة المياه في غزة (أنظر الجدول 1).

جدول 1: نسبة التدمير في البنية التحتية للمياه وتكرير المياه (%)

المحافظة	نسبة التدمير والخراب	نسبة التدمير والخراب	الزيادة
	3 حزيران 2024	23 نيسان 2024	(نقاط مئوية)
شمال غزة	76.4	73.6	2.8
غزة	88.1	85.6	2.5
دير البلح	46.8	45.9	0.9
خان يونس	75.7	75	0.7
رفح	31	5.6	25.4
المجموع	67.6	63	4.6

يهدف تقرير جمعية أوكسفام هذا إلى «تقديم تحليل متكامل لكيفية استخدام حكومة إسرائيل الماء كسلاح ضد الفلسطينيين بشكل منهجي في هجومها الأخير على غزة. وهو ما يثير مخاوف التعدي على حقوق الإنسان وانتهاك القانون الدولي. ويوثق التقرير كيف استخدمت إسرائيل الحرمان من الماء لتجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم وتهديد حياتهم منذ توقيع اتفاقيات أوسلو في العام 1993. ولقد تراكت هذه السياسات لتتبلور بشكل وحشي في العملية العسكرية الجارية في غزة». ويؤكد التقرير أن الحصار الشامل الذي تطبقه إسرائيل كعقاب جماعي ضد كل المدنيين في قطاع غزة، بما فيه منع توريد الماء والكهرباء والوقود وغيرها من ضرورات الحياة، ضاعف من معاناة السكان الذين هم الآن على حافة المجاعة. وثق تقرير أوكسفام حجته الرئيسية عبر النقاط الرئيسية التالية

- بلغت حصة كل فرد في قطاع غزة من الماء، بدءاً من الهجوم الإسرائيلي الحالي، 4.7 ليتر يومياً لكافة الأغراض بما فيها الشرب والطبخ والغسل، وهذه الكمية أقل بنسبة 94% مما كان متوفراً لكل شخص قبل اندلاع الحرب. كما أنها أدنى بشكل مفرط من الكمية الدنيا المحددة دولياً للأفراد في الأزمات، والتي تبلغ 15 ليتر في اليوم لضمان البقاء على قيد الحياة في أوقات الطوارئ.
- منذ بداية الحصار على قطاع غزة في 2007 فرضت إسرائيل قيوداً مشددة على الحركة وعلى الوصول إلى القطاع. ومع تشديد الحصار في 9 تشرين أول من العام 2023 بات إدخال الماء وتجهيزات الصرف الصحي مقيداً وخاضعاً للتأجيل إلى زمن غير معلوم. ولقد استغرق الأمر عدة أشهر حتى تحصل أوكسفام على تصريح لإدخال ثلاث وحدات لتحلية الماء مع الأنابيب الضرورية لإصلاح أجزاء من التدمير في البنية التحتية. ولكن الحصول على تصريح لا يعني إمكانية الإدخال، وذلك لأن المعدات ما زالت بحاجة إلى فحص أمني، وهذا ما لم يتم حتى الآن. كما تقدمت أوكسفام بطلب لإدخال ثلاث وحدات تحلية أخرى، وهذا الطلب ما زال دون جواب من السلطات الإسرائيلية.

6 Oxfam (2024): Water War Crimes: How Israel has Weaponised Water in its Military Campaign in Gaza.



للمدنيين الفلسطينيين وهو ما يتوجب على إسرائيل إيقافه والتخلي عن سياسات الحرمان والإفقار

ينتهي تقرير أوكسفام بتوفير عدد من التوصيات التي ترمي إلى إيقاف حرب التعطيش ضد الفلسطينيين، كما يدعو حكومة إسرائيل إلى تحمل كافة تكاليف إصلاح وإعادة تشييد البنية الأساسية للماء والصرف الصحي التي قامت بتدميرها في قطاع غزة

يستخلص التقرير أن التدمير المنهجي لمرافق المياه، والعقبات التي تحول دون دخول الإمدادات الإنسانية، وعلى رأسها الماء، والتصريحات التحريضية للمسؤولين الإسرائيليين، تدل على أن إسرائيل تستهين بالأزمة الإنسانية التي يمر بها قطاع غزة. وهي تستخدم الحرمان من الماء كأداة للعقاب الجماعي وهو ما يعارض مع مسؤوليتها عن حماية المدنيين حسب القانون الدولي. لقد خلق النهج العسكري الإسرائيلي ظروف دمار ومعاناة غير مسبوقة

## 7. تقرير المعهد الفرنسي للشرق الأدنى-تموز 2024<sup>7</sup>

إلى القضاء على رأس المال البشري في قطاع التعليم العالي والدفع إلى هجرة العقول قسراً من القطاع (أنظر الجدول 1).

جدول 1: عدد الشهداء والجرحى من الأكاديميين وطلاب مرحلة التعليم العالي

الفئة	شهداء	جرحى	أسرى
طاقم	105	أكثر من 1,115	غير معروف
طلاب	أكثر من 579	أكثر من 1,189	غير معروف

88 ألف طالب محرومون من فرصة الالتحاق بجامعاتهم، وخسروا العام الدراسي 2024/2023.

- المعيقات والتحديات: كشف العمل الميداني عن مجموعة من المعيقات التي خلفها التدمير الواسع في القطاع، ونزوح السكان من شمال القطاع إلى المناطق الجنوبية. يأتي على رأسها التشوه الهيكلي في بنية نظام التعليم العالي، وإخراج العديد من مؤسسات التعليم عن الخدمة. وكما أدى التدمير الواسع والممنهج في البنية التحتية لمؤسسات التعليم العالي إلى قطع سبل العيش لعدد كبير من الأكاديميين وإحالتهم إلى البطالة. كذلك أدى إلى تعطيل سبل التواصل بين المؤسسات التعليمية والأكاديميين والطلاب، وإلى تهديد ما يقارب 88 ألف طالب بخسارة إكمال العام الدراسي.
- برنامج دعم قطاع التعليم العالي في قطاع غزة: بعد مرور خمسة شهور على الحرب الإسرائيلية على القطاع، وفي ظل صعوبة استكمال العملية التعليمية بعد الدمار الكبير الذي أصاب مؤسسات التعليم العالي ومرافقها. قامت وزارة التربية والتعليم العالي بإطلاق مبادرة تهدف من خلالها لاستئناف طلبة القطاع مسيرتهم التعليمية في جامعات الضفة عن طريق الدراسة عن بعد. على أن تنفيذ هذه الخطة يواجه مجموعة من الصعوبات أهمها، الدمار المستمر الناجم عن الحرب، والنزوح المستمر، وضعف الاتصال بالإنترنت وانقطاع الكهرباء (72% من أبراج الاتصالات خرجت عن الخدمة). عدا أن الأوضاع المعيشية الصعبة في القطاع، والتي يعاني منها الطلاب والأكاديميين على حد سواء، تجعل الأولوية لديهم الحصول

صدر هذا التقرير عن المعهد الفرنسي للشرق الأدنى، بالشراكة مع الحكومة الفرنسية والوكالة الفرنسية للتنمية. يعطي التقرير رسداً أولياً للخسائر المادية وخسائر رأس المال البشري التي لحقت بمنظومة التعليم العالي في قطاع غزة نتيجة العدوان الإسرائيلي. كما يقترح مجموعة من التدخلات العاجلة لإغاثة التعليم العالي في القطاع.

استخدم التقرير مصطلح إبادة التعليم «Eduicide» للدلالة على هول الدمار الذي أصاب منظومة التعليم العالي (على غرار Genocide الإبادة الجماعية البشرية التي يتعرض لها سكان القطاع منذ 7 تشرين أول 2023). استعرض التقرير في بدايته واقع التعليم العالي في القطاع عشية وقوع الحرب. تشير بيانات وزارة التربية والتعليم العالي إلى وجود 28 مؤسسة تعليمية في القطاع (8 جامعات و20 كلية)، كان يدرس فيها ما يقارب 88 ألف طالب (80% من الطلاب كانوا يدرسون في الجامعات مقابل 20% كانوا منتسبين إلى الكليات). فيما يلي أبرز المحاور التي غطاها التقرير

- الخسائر المادية: صنف التقرير درجة الضرر التي لحقت بالبنية التحتية لقطاع التعليم العالي في ثلاث درجات: دمار جزئي، دمار فادح (لم يدمر كلياً لكنه خرج عن الخدمة)، دمار كامل. واستند التقرير في إجراء هذا التصنيف على الزيارات الميدانية لمواقع مؤسسات التعليم العالي ومرافقها، وعلى المقابلات التي أجريت مع مجموعة من الأكاديميين الذين يشغلون مناصب إدارية في مؤسسات التعليم العالي الموجودة داخل قطاع غزة (تم إجراء المقابلات والعمل الميداني خلال الفترة ما بين نيسان وحزيران 2024). وأظهرت البيانات أن 19 مؤسسة من أصل 28 مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي في القطاع تعرضت إلى ضرر/دمار فادح. وأظهرت البيانات أيضاً أن هناك 33 مبنى من المباني التابعة لمؤسسات التعليم العالي دمرت بشكل كامل، في حين أن 55 مبنى دمرت بشكل جزئي.
- خسائر رأس المال البشري: أدت الأعمال الحربية الإسرائيلية في القطاع إلى مقتل ثلاثة رؤساء جامعات (منهم رئيس الجامعة الإسلامية)، ومقتل 17 بروفيسور، و59 حاملاً لشهادة الدكتوراة. يشير التقرير إلى أن هذا الاستهداف المنظم والمخطط له يهدف

7 OFAD & IFPO (2024): Destruction of higher education (educide) in the Gaza Strip: Assessment and support mechanisms. July 2024.

على الغذاء وضرورات الحياة قبل استكمال العملية التعليمية. ويذكر التقرير أنه سبق هذه الخطة محاولة الجامعات في قطاع غزة البدء بالعام الدراسي عبر التعليم عن بعد، لكنها واجهت عدة تحديات مرتبطة بقدرة الجامعات على التواصل مع موظفيها، وقدرة الأساتذة والطالب على الاتصال بشكل دائم ومستقر بالإنترنت.

• يشير التقرير إلى أن الخطة التي أطلقتها وزارة التربية والتعليم العالي تتكامل مع العديد من المبادرات التي أطلقها عدد من جامعات الضفة الغربية (أنظر الجدول 2). وتتوافق هذه المبادرات مع المبادئ التوجيهية التي اقترحتها الوزارة.

## جدول 2: مبادرات الجامعات في الضفة الغربية لاستئناف الطلبة من القطاع مسيرتهم التعليمية عن بعد

الجامعة	المبادرة	التفاصيل
جامعة بيرزيت	إعادة الأمل	تم تسجيل 10 آلاف طالب. وتم تسجيل 4700 طالب في 155 مساق درسها 140 أستاذا متطوعا
جامعة النجاح	أيد بإيد نبي الأمل من جديد	التحق بالجامعة عن بعد 3 آلاف طالب من غزة في 193 مساق، قام بتدريسها 100 محاضر من داخل الجامعة و200 محاضر من خارجها.
جامعة القدس	مبادرة للتسجيل في الفصل الدراسي الثاني 2024/2023	التحق به 2405 طالب
الجامعة العربية الأمريكية	مبادرة للتسجيل في الفصل الدراسي الثاني 2025/2023	التحق به 2000 طالب
جامعة القدس المفتوحة	مبادرة جامعة القدس المفتوحة	فتح باب التسجيل للطلبة الجدد من القطاع للاتحاق بالجامعة مجانا
جامعة فلسطين التقنية	إدماج طلبة جامعات غزة في العملية التعليمية	تسجيل الطلبة من القطاع ف مساقات الجامعة وبرامجها الأكاديمية
جامعة الخليل	فصل خاص	تسجل الطلبة من القطاع في مساقات خاصة
جامعة البوليتكنيك	فصل خاص	تسجيل ألف طالب من القطاع في 30 مساق يدرسها أساتذة متطوعون من الجامعة
جامعة بيت لحم	فصل صيفي خاص	فتح باب التسجيل لطلبة قطاع غزة للاتحاق في الفصل الصيفي الخاص
جامعة دار الكلمة	فصل صيفي خاص- الحق في التعليم، الحق في الحياة	فتح باب التسجيل لطلبة قطاع غزة للاتحاق في الفصل الصيفي الخاص